

## البحث الخامس

### الحماية الفعلية فى إطار تحرير الاقتصاد

دراسة تطور الحماية الفعلية فى مصر فيما بين

١٩٨٤ و ١٩٩٠

دكتورة هدى السيد

رغم مضى أكثر من ثلاثين عاما على بدء جهود التنمية فى مصر، فإن النتائج المحققة تبعد كثيرا عما كان مأمولا. فقد عجز الاقتصاد المصرى عن تحقيق معدلات نمو مرتفعة بشكل مطرد ومنتظم، مع زيادة حدة اختلال البنيان الاقتصادى، حيث تراجع اداء القطاعات السلعية بشكل ملحوظ فى مواجهة نمو قطاعات الخدمات والتوزيع، الأمر الذى أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة والتضخم من ناحية، وتصاعد عجز ميزان المدفوعات وتراكم المديونية الخارجية من ناحية أخرى. ولا شك أن استراتيجية التنمية التى أخذت بها الدولة منذ الستينات - والمتمثلة فى التصنيع لاحتلال الواردات - والسياسات الاقتصادية المصاحبة لها، تعتبر مسئولة إلى حد كبير عن تدهور الأوضاع الاقتصادية فى مصر.

ولقد أكدت عدة دراسات<sup>(١)</sup> أن سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادى وسياسات الحماية التى اتبعتها فى العقود الثلاثة الماضية، قد اسهمت بشكل ملحوظ فى اتساع حدة اختلال الهيكل الانتاجى وعدم كفاءة تخصيص الموارد بين مختلف فروع الانتاج.

فرغم التحول عن التخطيط المركزى الشامل الذى طبق فى الستينات، والجهود العديدة التى استهدفت تشجيع رأس المال الوطنى والأجنبى لدفع مساهمة القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى - وهى الخطوات التى تبلورت فيما عرف بسياسة الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤ -

ورغم أنه منذ تلك الفترة والدولة تسعى نحو "تحرير الاقتصاد المصرى"، إلا أن هذا التحرير فى الواقع كان يقتصر أساسا على مجرد تخفيف نسبي للقيود فى قطاع التجارة الخارجية والصرف الأجنبى، دون أن يمتد ليشمل كافة السياسات الحمائية الأخرى المؤثرة فى هيكل الأسعار المحلية.

ولعله من المناسب - قبل أن نحدد هدف البحث وأسلوب التحليل المستخدم - أن نلقى الضوء سريعا على أهم مظاهر سياسات الحماية التى أتت فى مصر منذ الستينات وحتى النصف الأول من الثمانينات، وتطور هذه السياسات منذ عام ١٩٨٦/٨٥ وحتى الآن:

#### ١ - سياسات الحماية فى مصر

يمكن أن نعرف الحماية بأنها كافة السياسات التى من شأنها التأثير فى هيكل الأسعار النسبية المحلية على نحو يبعد بينها وبين المستويات التى تعكس الندرة النسبية<sup>(٢)</sup>. ولقد تمثلت أهم سياسات الحماية التى أتت فى مصر منذ الستينات وحتى منتصف الثمانينات فيما يلى<sup>(٣)</sup>:

##### ١-١- القيود الكمية على التجارة الخارجية وقيود الصرف الأجنبى:

وتشمل كافة أساليب الدولة للسيطرة على المعاملات الخارجية أو للتأثير فى اتجاهاتها، سواء من خلال نظم تراخيص الاستيراد، أو قوائم الحظر... فضلا عن تطبيق أسعار صرف متعددة طبقا لمختلف المعاملات وتحديد أسعار صرف العملة الوطنية عند مستويات مغالى فيها.

٢-١- التسعير الإدارى لعديد من السلع والخدمات عند مستويات تظل (أو تزيد) عن الأسعار التى تعكس ندرتها النسبية. ولقد لجأت الدولة إلى هذه السياسة بهدف حماية المستهلك، من خلال توفير السلع الأساسية الزراعية والصناعية بأسعار مخفضة، كما لجأت الدولة، فى الوقت ذاته،

إلى توفير مستلزمات الانتاج بأسعار مدعمة، وذلك لحماية المنتج المحلي، وتعويض الأنشطة الانتاجية عن تسعير منتجاتها عند مستويات منخفضة.

٣-١- الضرائب غير المباشرة، وتشمل الرسوم الجمركية على الواردات، فضلا عن ضرائب الاستهلاك على السلع المحلية والمستوردة، وأن اختلفت مسمياتها بين فترة وأخرى. ومن جهة أخرى لجأت الدولة إلى دعم بعض السلع والخدمات بغرض التخفيف من عبء تكاليف المعيشة. ويقصد بالدعم التكلفة التي تتحملها الدولة لتوفير سلع وخدمات بأسعار محدودة، وهي تعادل الفارق بين ما يدفعه المواطنون من سعر للحصول عليها، وبين تكلفة تدبير هذه السلع والخدمات<sup>(٤)</sup>

ولقد اوضحت دراسات عديدة<sup>(٥)</sup> عن الحماية في مصر خلال الفترة من الستينات حتى النصف الأول من الثمانينات، أن هذه السياسات مجتمعة، والتي فرضت من أجل تحقيق أهداف متباينة ومتعارضة، قد اسفرت عن نتائج تبعد في غالبية الاحيان عن اعتبارات الكفاءة الاقتصادية. ويمكن ان نلخص أهم نتائج هذه الدراسات فيما يلي :

أ - أن سياسات الحماية قد أدت إلى التمييز ضد النشاط الزراعي، حيث تحمل هذا القطاع عبئا ضريبيا ضخما نتيجة للزام المزارعين بالتوريد الاجبارى للمحاصيل للحكومة، مقابل أسعار مزرعية تبعد كثيرا عن المستويات التي تعكس الأسعار الاقتصادية، الأمر الذي لم يعوضه توفير الحكومة للمستلزمات الانتاجية بأسعار مدعمة.

ب - أن سياسات الحماية قد صارت منذ السبعينات تميز أيضا ضد القطاع الصناعى، وإن كان بدرجة أقل عن القطاع الزراعى، كما أن التمييز قد بلغ اقصاه ضد الأنشطة التصديرية لصالح الأنشطة البديلة للواردات.

ج - أن كلا من القيود الكمية على التجارة الخارجية، والتسعير الإدارى للمنتجات ولمستلزمات انتاجها، يعتبران المحدد الأساسى لمستوى الحماية ( الموجبة أو السالبة ) التى تتمتع بها أو تعانى منها مختلف الأنشطة الانتاجية، أما الضرائب غير المباشرة فتأثيرها محدود نسبيا .

د - ان تطبيق سعر صرف وطنى مغالى فيه من شأنه زيادة حدة التمييز ضد الأنشطة الانتاجية التصديرية والبديلة للواردات على السواء . فهو فى واقع الأمر بمثابة اعانة للواردات وضريبة على الصادرات .

## ٢ - تطور سياسات الحماية فى مصر منذ عام ١٩٨٦/٨٥

منذ منتصف الثمانينات، بدأت السلطات الحكومية تتخذ خطوات أكثر جدية نحو تحرير الاقتصاد المصرى بمفهومه الشامل، اى "بمعنى إزالة القيود والعقبات التى تعوق مسيرته، وتهيئة المناخ الملائم لانطلاق القدرات الانتاجية للقطاعات، والحد من تدخل الدولة فى جهاز الاثمان، وإفساح المجال لقوى السوق لتلعب دورا أكبر فى تخصيص الموارد الاقتصادية"<sup>(٦)</sup>. ويمكن أن نلخص أهم التحولات فى سياسات الحماية منذ هذه الفترة فيما يلى :

### ١-٢- سياسات التجارة الخارجية والصرف الأجنبى ( ٧ )

فى يوليو سنة ١٩٨٦ اعلن الغاء لجان ترشيد الاستيراد، والتى كانت تتحكم فى عمليات الاستيراد تماما، واستحدث بدلا منها قائمة حظر تتضمن عددا معينا من السلع، بحيث يكون فى الامكان استيراد أى سلعة فيما عدا السلع المنصوص عليها فى القائمة. غير أن هذا التغيير لم يكفل فى واقع الأمر حرية الاستيراد تماما، وذلك لخضوع عمليات الاستيراد لعدد من الاجراءات والنظم الإدارية، والتى من شأنها الحد من الاستيراد بشكل أو بآخر: مثال ذلك اشتراط الحصول على موافقات جهات حكومية معينة، واشتراط مواصفات فنية معينة فى السلع المستوردة،

وضرورة توافر مراكز خدمة وصيانة، ووقف فتح الاعتمادات لتمويل عمليات استيراد القطاع الخاص فى فترات اشتداد ندرة النقد الأجنبى .

وفى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى المبرم مع البنك الدولى، والذى بدأ تنفيذه فى مارس ١٩٩٠، تم اتخاذ خطوات متعددة للحد من القيود غير الجمركية. فبدأت السلطات فى تخفيض عدد السلع المحظور استيرادها، وانخفض عدد السلع التى يشترط الحصول على موافقات حكومية مسبقة لاستيرادها، وتم الغاء شرط ضرورة توافر خدمات صيانة أو توكيل محلى للسلع المستوردة. كذلك لم تعد البنوك تتمتع عن فتح الاعتمادات للقطاع الخاص.

وما زالت هناك بعض القيود التى تحكم عمليات الاستيراد كشرط تطابق مواصفات فنية معينة.. إلى غير ذلك مما يعتبر اداة فى يد السلطات تمكنها من السيطرة على حجم الواردات. ومن المقرر أن يتم الالغاء التدريجى لكافة هذه القيود خلال السنوات القليلة القادمة، وذلك بهدف اعطاء التعريفات الجمركية دورا أكبر فى توجيه الموارد.

وفى نطاق سياسة سعر الصرف، شهد النصف الأخير من الثمانينات اجراءات عديدة استهدفت توحيد سعر الصرف الوطنى على نحو يعكس قيمته الحقيقية، والقضاء على السوق السوداء. وفى عام ١٩٨٦ كان هناك سعرين رسميين للصرف الأجنبى أحدهما محدد بـ ٧٠ قرشا للدولار ويسرى على المعاملات التى تتم عبر مجمع البنك المركزى<sup>(٨)</sup>، وثانيهما كان محددًا بـ ٨٤ قرشا للدولار وارتفع إلى ١٣٥ قرشا للدولار فى يوليو ١٩٨٦، ويسرى على المعاملات التى تتم عبر مجمع البنوك التجارية. وإلى جانب ذلك تعددت اسعار الصرف فى السوق غير الرسمية ليلغ الفارق بينهما حوالى ٤٠٪<sup>(٩)</sup> فى بداية ١٩٨٥، هذا بالإضافة لاسعار الصرف المتعددة والتى كانت سارية على الاتفاقيات الشائبة السائدة حتى تلك الفترة.

وفى مايو ١٩٨٧ تم انشاء السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبى، لتشمل كافة المعاملات التى كانت تمول عبر مجمع المصارف المعتمدة، وهى معاملات القطاع العام والقطاع الخاص. وتحدد سعر الصرف الابتدائى بـ ٢١٦ قرشا للدولار، على أن تتولى لجنة تحديد سعر الصرف يوميا، وفقا لما تراه من ظروف العرض والطلب. ولقد تطور ذلك السوق بعد ذلك ليصبح سوقا حرة، يتحدد فيها سعر الصرف بحرية تامة وفقا للعرض والطلب، ويتعامل فيها البنوك وشركات الصرافة المعتمدة. وقد بلغ سعر الصرف فى هذه السوق حوالى ٢٠٧ جنيه للدولار فى منتصف ١٩٩٠ .

ومن جهة أخرى، فقد استمر سعر الصرف المطبق على معاملات البنك المركزى كما كان محددًا من قبل، أى ٧٠ قرشا للدولار، إلى أن تم تخفيضه فى أغسطس ١٩٨٩ إلى ١٠١ جنيه للدولار، ثم إلى ٢ جنيه للدولار فى يوليو ١٩٩٠ .

ومنذ فبراير ١٩٩١ بدأ تطبيق نظام جديد للصرف الأجنبى، يستهدف تضيق الفجوة بين سعر السوق الحرة وسعر البنك المركزى،والذى أصبح يعرف بالسوق الأولية للنقد الأجنبى. وأصبح سعر الصرف فى هذه السوق تحده لجنة خاصة، يوميا، فى حدود ٥% من متوسط اسعار السوق الحرة (١٠)، وذلك كخطوة تمهيدية لادماج السوقين، الأمر الذى تم فعلا منذ اكتوبر ١٩٩١ .

ولا شك أن هذه السياسات اسفرت عن انكماش التعامل فى السوق السوداء، بعد أن اصبحت أسعار الصرف لدى المصارف هى أسعار السوق الحرة التى تعبر عن القيمة الحقيقية للعملة دون أى مغالاة فيها.

## ٢-٢- التعريف الجمركية وضرائب الاستهلاك

شهدت الفترة محل الدراسة عدة تعديلات هامة على هيكل التعريف الجمركية، بدأت فى اغسطس ١٩٨٦ باصلاح جمركى شامل، حيث صدرت

تعريف جمركية جديدة لتحل محل التعريف الصادرة فى عام ١٩٨٠ .

وقد كان الهدف من هذا التعديل<sup>(١١)</sup> هو معالجة ما ترتب على تعدد التنظيمات والاعفاءات فى الفترات السابقة، من فقدان التعريف لكفاءتها والحد من فعاليتها فى تحقيق اهدافها. فقد اعيد النظر فى الفئات الضريبية، ومحاولة التوفيق بين اهدافها المتعددة والمتعارضة. وقد تم تعديل سعر الصرف المستخدم فى تقدير الرسوم الجمركية ليعكس القيمة الحقيقية للواردات، حيث انخفض سعر الصرف من ٧٠ قرشا للدولار إلى ١٣٦ قرشا للدولار فى اغسطس ١٩٨٦ .

وفى منتصف ١٩٨٩ خضع سعر الصرف الجمركى لتخفيضات متتالية حتى بلغ ١٩٨٩ ر.جنيه للدولار، ثم الغى منذ يوليو ١٩٨٩ ، وأصبح سعر الصرف المستخدم هو السعر المعلن فى السوق الحرة. ومن أجل مراعاة العبء الواقع على السلع الأساسية ومستلزمات الانتاج نتيجة لخفض سعر الصرف الوطنى، تم تخفيض فئات التعريف الجمركية بنسبة ٣٠٪ فى ذلك التاريخ<sup>(١٢)</sup>.

هذا، ومع بداية العقد الحالى، بدأت السلطات تتجه نحو تضييق الفجوة بين المعدلات الدنيا والعليا للتعريف الجمركية، فضلا عن اصدارها عدة قرارات بتخفيض الاعفاءات الجمركية، وذلك للحد من ضياع الموارد على الدولة<sup>(١٣)</sup>. وتجدر الإشارة إلى أن السلطات اعادت رفع بعض فئات التعريف الجمركية فى مايو ١٩٩١<sup>(١٤)</sup>.

أما بالنسبة لضرائب الاستهلاك، والمعمول بها منذ عام ١٩٨١ ، فقد طرأت عليها عدة تعديلات، وتم تخفيض فئاتها فى عام ١٩٨٩ بنسبة ٣٠٪ ايضا شأن التعريفات الجمركية. ولما كان التطبيق العملى لقانون ضريبة الاستهلاك قد اسفر عن وجود مشاكل متعددة، فقد تم فى

مايو ١٩٩١ احلال الضريبة العامة على المبيعات محل ضرائب الاستهلاك (١٥).

وتستهدف الضريبة الجديدة تحقيق عدة اهداف (١٦) منها تحقيق التوزيع العادل لعبء الضريبة من خلال تقرير بعض الاعفاءات بالنسبة للسلع الضرورية رعاية لذوى الدخول المحدودة، وحصول الحكومة على موارد مالية حقيقية لمواجهة تزايد النفقات العامة، وضبط الاستهلاك، وتبسيط نظام الضريبة. فضلا عن ذلك، فلما كانت الصادرات تعفى من هذه الضريبة، فان ذلك يزيد من القدرة التنافسية للسلع التصديرية فى السوق الخارجية. هذا وقد تم الابقاء على عدد محدود من السلع خاضعا لفئات ضريبة الاستهلاك ذاتها وهى السلع التموينية فضلا عن بعض السلع الأخرى كالدخان ومشتقاته والمشروبات، وذلك مراعاة لاعتبارات اجتماعية من جهة ومالية من جهة أخرى.

### ٣-٢. سياسات التسعير الإدارى

فى مواجهة الاختلالات العميقة فى الجهاز الانتاجى، والتي ترتبت على تدخل الدولة فى جهاز الاثمان لسنوات طويلة، بدأت السلطات الحكومية منذ منتصف الثمانينات، فى اتخاذ خطوات عدة بغية زيادة مرونة عملية تحديد الأسعار المحلية، وربطها بالسوق الحر.

ففى قطاع الزراعة (١٧)، تم الغاء نظام التوريد الاجبارى لغالبية المحاصيل الزراعية، وتركت أسعارها تتحدد فى السوق وفقا للعرض والطلب، فى ظل نظام للتوريد الاختيارى.

ولقد أدى الغاء نظام التوريد الاجبارى للقمح منذ عام ١٩٨٧ إلى ارتفاع اسعاره المزرعية بشكل ملحوظ، على نحو انعكس فى نمو انتاج وانتاجية هذا المحصول فى السنوات الأخيرة. وإن كان لا يخفى أن اتساع نطاق استخدام القمح كعلف قد ساهم بدرجة كبيرة فى رفع أسعاره، وزيادة اقبال المزارعين على انتاجه.

ولقد اتجهت الدولة ايضا نحو تخفيض حصة التوريد الاجبارى للارز تدريجيا، فتم تخفيضها من ٥٠٪ إلى ٢٥٪، وتم الغاؤها نهائيا فى العام الحالى ١٩٩١، الأمر الذى انعكس بوضوح ايضا فى معدلات نمو الانتاج.

ومازال القصب والقطن يخضعان لنظام التوريد الاجبارى الكامل، وان تم رفع الاسعار المزرعية لكل منهما عدة مرات، وبنسب مرتفعة، خلال السنوات القليلة الماضية.

وقد بلغ السعر المزرعى للقطن حوالى ٢٦٢ جنيه للقنطار فى عام ١٩٩٠، أى ما يعادل حوالى ٤٠٪ من السعر العالمى المناظر (١٨).

وتعتزم الحكومة الاستمرار فى رفع الأسعار المزرعية للقطن تدريجيا خلال السنوات القليلة القادمة لتتفق مع نظيرتها العالمية قبل منتصف العقد الحالى.

وفى مقابل تحرير الأسعار المزرعية، اتجهت الدولة مؤخرا نحو تخفيض دعم مستلزمات الانتاج الزراعى، بصفة خاصة الاسمدة الكيماوية والمبيدات، وذلك للحد من الاسراف فى استخدامها (١٩).

ولقد سارت السلطات على المنهج ذاته بالنسبة لسياسة تسعير المنتجات الصناعية والطاقة: فمنذ عام ١٩٨٥/٨٤ تم اعطاء حرية أكبر للوحدات الانتاجية لتصويب أسعارها بحيث يؤخذ فى الاعتبار مستوى التكاليف الفعلية، فضلا عن مستوى الأسعار العالمية المناظرة (٢٠). وفى عام ١٩٨٧/٨٦ تم رفع أسعار عديد من السلع بنسب تراوحت بين ٢٠٪ و ٤٠٪، كما انخفض عدد السلع الذى يخضع لرقابة سعرية مشددة من ٢٩ سلعة إلى ١٩ سلعة (٢١).

ولقد استمرت السلطات، منذ ذلك الحين، فى السير قدما فى هذا الاتجاه، حتى أن السلع الغذائية والتي كانت ترفض المساس بأسعارها

حرصا على أصحاب الدخل المنخفضة شهدت زيادات متتالية فى أسعارها، وذلك تمشيا مع الاتجاه العام للدولة، والمتمثل فى ربط الأسعار المحلية بنظيرتها العالمية، مع تعويض أصحاب الدخل المنخفضة بشكل مباشر نقدياً (٢٢)

ولعل من أهم المنتجات المدعومة فى مصر مكونات الطاقة أى الوقود والكهرباء. والتي تباع بأسعار تقل كثيرا عن الأسعار العالمية المقابلة (٢٣).

ولقد شهدت السنوات القليلة الماضية زيادات متتالية فى أسعار مكونات الطاقة، حتى ارتفع سعر المازوت ليبلغ حوالى ٢٥٠٪ من السعر العالمى فى عام ١٩٩٠. كما تم رفع أسعار الكهرباء مرات متتالية وبمعدلات متزايدة، تراوحت بين ٣٥٪ و ٦٦٪ فيما بين عامى ١٩٨٨ و ١٩٨٩ (٢٤). وتعتزم السلطات الحكومية مواصلة رفع أسعار الطاقة فى مصر، بهدف الوصول إلى مستويات تتفق والمستويات المناظرة للأسعار العالمية فى منتصف العقد الحالى.

### ٣ - هدف البحث وأسلوب التحليل المستخدم

يهدف البحث إلى التعرف على أثر التطورات السابقة فى سياسات الحماية على هيكل الحوافز النسبية فى مصر فيما بين ١٩٨٤ و ١٩٩٠، لنتبين ما إذا كانت هذه التطورات قد ساهمت فى خفض التمييز ضد الأنشطة الانتاجية المختلفة، بالمقارنة بما كانت عليه فى خلال النصف الأول من الثمانينات، كما يهدف البحث ايضا إلى التعرف على ما إذا كان قد طرأ تغير على الأهمية النسبية لمختلف ادوات الحماية فى التأثير على مستوى الحماية الفعلية الذى يتمتع به نشاط أو آخر.

ويعتمد أسلوب التحليل على قياس معدلات الحماية الفعلية لعينة من الأنشطة الانتاجية فى قطاع الزراعة والصناعة.

ويقصد بمعدل الحماية الفعلية لنشاط معين نسبة زيادة (أو نقص) القيمة المضافة بالأسعار المحلية عن نظيرتها بالأسعار العالمية. أى أن هذا المعدل يوضح التغير الذى يطرأ على القيمة المضافة لأى نشاط انتاجى نتيجة لوجود هيكل حمائى معين (٢٥).

فاذا رمزنا لمعدل الحماية الفعلية للنشاط الانتاجى ز بالرمز م ح ز فان :

$$م ح ز = (ض م ز - ض ع ز / ض ع ز) \times 100$$

حيث ض م ز = القيمة المضافة للنشاط ز بالأسعار المحلية

ض ع ز = القيمة المضافة للنشاط ز بالأسعار العالمية.

- فاذا كان م ح ز < صفر فمعنى ذلك أن هيكل الحماية السائد يوفر حماية موجبة للنشاط الانتاجى تمكنه من تحقيق قيمة مضافة تزيد عما كان سيتحقق فى غياب هيكل الحماية، الأمر الذى يجذب موارد المجتمع نحو هذا النشاط.

- وإذا كان م ح ز > ١٠٠ صفر فان هيكل الحماية يمارس تمييزاً ضد النشاط الانتاجى يتمثل فى انخفاض القيمة المضافة المحلية عما كان يمكن ان يتحقق فى غياب الحماية، الأمر الذى يدفع بالموارد بعيداً عن هذا النشاط.

- اما إذا كان م ح ز > ١٠٠ فان النشاط يتمتع بحماية ضخمة للغاية حيث أن القيمة المضافة بالأسعار العالمية سالبة، بينما القيمة المضافة المحلية موجبة، الأمر الذى يجذب الموارد نحو هذا النشاط.

هذا، ويتوقف مستوى معدل الحماية الفعلية على العلاقة بين معدل الحماية الأسمية لمنتجات هذا النشاط ومعدل الحماية الأسمية

لمستلزمات انتاجه<sup>(٢٦)</sup>، فضلا عن النسبة بين مستلزمات الانتاج إلى قيمة الانتاج.

فكلما تزايد معدل الحماية الأسمية للمنتج بالمقارنة بمعدل الحماية الأسمية لمستلزمات انتاجه، كلما ارتفع معدل الحماية الفعلية للنشاط الانتاجي. كذلك كلما تناقصت نسبة المستلزمات إلى قيمة الانتاج كلما تعظم تأثير زيادة معدل الحماية الأسمية للمنتج عن المعدل المناظر لمستلزمات الانتاج.

فاذا كان  $T > Z$  هو معدل الحماية الأسمية للمنتج  $Z$ ،  $T$  هو معدل الحماية الأسمية لمستلزمات انتاج  $Z$  فانه يمكن القول أنه<sup>(٢٧)</sup>:

إذا كان  $T = Z$  فإن  $M = C = Z = T = T$

إذا كان  $T < Z$  فإن  $M < C < Z < T < T$

إذا كان  $T > Z$  فإن  $M > C > Z > T > T$

هذا، ولما كانت ادوات الحماية متعددة، فانه يمكن تقدير عدة معدلات للحماية الفعلية للنشاط الانتاجي ذاته، كل منها يعبر عن أثر أحد ادوات الحماية على القيمة المضافة (معدل الحماية الفعلية نتيجة للتعريفية الجمركية، أو معدل الحماية الفعلية نتيجة لهيكل الأسعار المحلية السائد، أو معدل الحماية الفعلية نتيجة لاستبعاد أثر المغالاة في سعر الصرف).

وفى هذه الدراسة تم تقدير معدلات الحماية الفعلية لعينة من الأنشطة الانتاجية فى عام ١٩٩٠ نتيجة للتعريفية الجمركية، أى بافتراض أن أسلوب الحماية الوحيد المطبق هو التعريفات الجمركية. كذلك تم تقدير معدلات الحماية الفعلية للأنشطة ذاتها التى تعكس أثر كافة العوامل المؤثرة فى هيكل الأسعار المحلية وتشمل أثر التسعير

الإدارى للمنتجات ومستلزمات إنتاجها والتعريفات الجمركية إلى غير ذلك من العوامل التى يصعب قياسها كميًا وتؤثر فى هيكل الأسعار المحلية. ولما كان سعر الصرف السائد فى السوق فى عام ١٩٩٠، وهو سعر السوق الحر، لا يتضمن مغالاة فى قيمة العملة الوطنية، فلم يعد هناك مبرر لتقدير معدلات الحماية الفعلية بعد استبعاد درجة المغالاة فى سعر الصرف (٢٨)

#### ٤ - عينة البحث ومصدر البيانات

تتناول عينة البحث مجموعة من أهم المحاصيل الزراعية التصديرية والبديلة للواردات، والتى خضعت لسنوات طويلة لتدخل الدولة بشكل أو بآخر فى تحديد أسعارها وأسعار مستلزمات إنتاجها. وهذه المحاصيل هى القطن، والأرز، البطاطس، البصل، الثوم، القمح، الذرة، قصب السكر، العدس وال فول.

وفى قطاع الصناعة، تم اختيار عينة من شركات القطاع العام الصناعى المنتجة لسلع مختلفة فى قطاعات مختلفة وهى، الغزل (٢٩)، المنتجات الغذائية<sup>(٣٠)</sup>، المشروبات، الدخان، الاطارات، الثلجات والالومنيوم. وهذه الصناعات جميعها سبق تقدير معدلات حماية فعلية لها فى عامى ١٩٨٤/٨٣ و ١٩٨٧/٨٦، واتضح أن غالبيتها تعانى من تمييز كبير ضدها، الأمر الذى سيتيح اجراء المقارنة والتعرف على ما إذا كان لتغيير سياسات الحماية خلال النصف الثانى من الثمانينات تأثير ايجابى على هيكل الحوافز النسبية وعلى المركز التنافسى لهذه الانشطة أم أن تأثيره ما زال محدودا.

ويقتضى تقدير معدلات الحماية الفعلية توافر المعلومات التالية:

#### ١-٤- قيمة الانتاج ومستلزمات الانتاج بالأسعار المحلية

بالنسبة لقطاع الزراعة تم استخدام احصاءات وزارة الزراعة عن متوسط انتاج الفدان لكل محصول والأسعار المزرعية، فضلا عن مستلزمات الانتاج السلعية، وذلك عن عام ١٩٩٠ .

وبالنسبة للقطاع الصناعى، تم استخدام البيانات الواردة فى تقارير متابعة وتقييم الاداء لشركات وزارة الصناعة عن عام ١٩٩٠/٨٩ . وهذه التقارير تتضمن احصاءات عن قيمة الانتاج ومستلزمات الانتاج السلعية والخدمية .

#### ٢-٤- قيمة الانتاج بالأسعار العالمية

بالنسبة للمحاصيل الزراعية، استخدمت أسعار التصدير فوب، أو أسعار الاستيراد سيف الواردة فى احصاءات التجارة الخارجية للجهاز المركزى للتعينة العامة والاحصاء عن عام ١٩٩٠<sup>(٣١)</sup> . وحتى يمكن مقارنة الأسعار العالمية بالأسعار المزرعية تم خصم مصاريف التسويق من الأسعار العالمية للحصول على الأسعار العالمية عند المزرعة .

ولقد اختلف الأمر بالنسبة لمحصول القطن حيث تم تقسيم محصول القطن إلى قطن طويل ممتاز ELS وقطن طويل LS . فبالنسبة للقطن طويل التيلة فقد طبقنا سعر التصدير فوب للحصول على القيمة العالمية لانتاج الفدان من القطن الطويل . إلا أنه بالنسبة للقطن الطويل الممتاز - والذى لا يتصف بطلب لا نهائى المرونة - فقد أخذنا بالايراد الحدى وليس بسعر التصدير ليعبر عن السعر العالمى لهذا النوع من القطن<sup>(٣٢)</sup> .

وبالنسبة لمنتجات القطاع الصناعى، فقد تم الحصول على غالبية الأسعار العالمية من واقع تقارير متابعة وتقييم الاداء للشركات

المنتجة، والتي تتضمن أسعار تصدير منتجات الشركات لعام  
١٩٩٠/٨٩ .

#### ٣-٤- قيمة مستلزمات الإنتاج بالأسعار العالمية

وتنقسم مستلزمات الإنتاج إلى جزء متداول فى التجارة  
الخارجية، وجزء غير متداول فى التجارة الخارجية.

٣-٤-١- فى قطاع الزراعة تتمثل مستلزمات الإنتاج المتداولة فى  
التجارة الخارجية فى الأسمدة الكيماوية والتقاوى والمبيدات .

ولتقييم الأسمدة بأسعارها العالمية، قمنا بتقدير نسب  
محاسبية لمختلف أنواع الأسمدة المستخدمة. وتتمثل النسب  
المحاسبية فى نسبة سعر الاستيراد سيف إلى السعر المزرعى والمحدد  
من قبل البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى .

وتختلف النسبة المحاسبية للأسمدة من محصول لآخر، تبعاً  
لاختلاف توليفة الأسمدة المستخدمة فى إنتاج كل محصول.

أما القيمة العالمية لكل من التقاوى والمبيدات، فلقد افترضنا  
انها تعادل القيمة المحلية. ونعتقد أن هذا الافتراض منطقي، إلى حد  
ما، فى ظل انكماش دعم الحكومة لمستلزمات الإنتاج الزراعى، خاصة  
وانه قبل تخفيض هذا الدعم، لم تتعد نسبة الأسعار العالمية للأسعار  
المحلية لكل من التقاوى والمبيدات ١١٤٩ر١ و ٢٥٦ر١ وفقاً لدراسات  
سابقة (٣٣).

أما مستلزمات الإنتاج الزراعى التى لا تتداول فى التجارة  
الخارجية فتمثل بصفة أساسية فى مصاريف الري. ولقد تم تطبيق  
الأسلوب المستخدم فى دراسة سابقة (٣٤) لتقدير القيمة المحاسبية  
للري: حيث قسمت مصاريف الري إلى ٢/٣ للأجور والآلات، و ١/٣ للوقود.

ولقد افترض أن قيمة الأجور والآلات تعكس قيمتها المحاسبية، أما الوقود فقد اعيد تقييمه على أساس أن النسبة بين سعر تصدير المازوت وسعره المحلى تعادل ٣,٤ (٣٠). ولا يخفى أن اغفال تقدير قيمة المياه ذاتها من وجهة نظر الاقتصاد القومى من شأنه تقليل قيمة دعم المياه عما هو فى الواقع.

٢-٣-٤. أما عن مستلزمات انتاج السلع المصنعة المتداولة فى التجارة الخارجية، فقد تم تطبيق اسعار الاستيراد سيف الواردة فى تقارير متابعة وتقييم الأداء، وذلك بالنسبة للمستلزمات المستوردة، أما مستلزمات الانتاج المحلية فقد طبق عليها ايضا السعر العالمى المناظر، وفقا لما إذا كانت منتجات تصديرية أو بديلة للواردات، وذلك من واقع بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء.

وتتمثل المستلزمات غير المتداولة فى التجارة الخارجية فى قطاع الصناعة بصفة أساسية فى الكهرباء والمستلزمات الخدمية. وفى تقدير القيمة العالمية للكهرباء ثم تطبيق الأسلوب المستخدم فى دراسات سابقة<sup>(٢٦)</sup>، والمتمثل فيما يلى: بافتراض أن المازوت هو المحدد الأساسى لسعر الكهرباء، تم تقدير نصيب كل كيلوات ساعة من الدعم على أنه يعادل النسبة بين اجمالى دعم المازوت المستخدم فى انتاج الكهرباء، وكمية الطاقة الكهربائية المنتجة وذلك من واقع احصاءات هيئة كهرباء مصر<sup>(٢٧)</sup>.

ولقد قدر دعم الكيلووات ساعة بحوالى ٢٣ مليم. وعلى ذلك فاذا كان سعر الكيلووات ساعة من كهرباء الجهد المتوسط يبلغ حوالى ٦٧ مليم<sup>(٢٨)</sup>، فان النسبة بين السعر المحاسبى للكهرباء وسعرها المحلى تعادل حوالى ١,٣٥. وتختلف هذه النسبة باختلاف اسعار الكهرباء المحلية وفقا للجهد المستخدم، ووفقا للوحدات الانتاجية المستخدمة لها. وقد قدرت النسبة المحاسبية لسعر كهرباء الجهد الفائق بحوالى ٢,١٧٧، وقد طبقت هذه النسبة على صناعة الالومنيوم فقط.

أما المستلزمات الخدمية فقد اعتبرنا أن قيمتها المحلية تعبر عن قيمتها العالمية .

٥ - تقديرات معدلات الحماية الفعلية لعينة من المحاصيل الزراعية فى عام ١٩٩٠

يوضح الجدول رقم (١) تقديرات معدلات الحماية الفعلية لمحاصيل العينة فى عام ١٩٩٠ ، مقارنة بالمعدلات المقدرة فيما بين ١٩٨٢ - ١٩٨٤ . ويمكن أن نستخلص من هذا الجدول ما يلى :

١-٥- أن جميع محاصيل العينة تعاني من التمييز ضدها فى عام ١٩٩٠ ، أى أن القيمة المضافة تقل عن القيمة المضافة التى كان يمكن أن تتحقق فى غياب هيكل الحماية السائد، ويبلغ التمييز اقصاه بالنسبة لكل من الشوم والبصل والبطاطس، بينما يعتبر محدودا نسبيا ضد كل من القمح والأرز والذرة .

ويكمن مصدر التمييز الأساسى فى الفجوة الكبيرة بين الأسعار المزرعية والأسعار العالمية للمحاصيل، الأمر الذى لا يعوضه دعم مستلزمات الانتاج، لانخفاض نسبة المستلزمات للقيمة المضافة من جهة، فضلا عن محدودية دعم المستلزمات من جهة أخرى :

فلقد تراوحت معدلات الحماية الأسمية للمحاصيل (٢٩) بين (١٦,٢٪) للقمح و (٨٣٪) للشوم، كما بلغت (٤٩,٦٪) للقطن، أى أن السعر المحلى للقطن بلغ حوالى ٥٠٪ من السعر العالمى المناظر فى عام ١٩٩٠ . ومن جهة أخرى فان دعم المستلزمات السلعية (٤٠) تراوح بين ١١,١٪ فقط للبطاطس، وحوالى ٣٠٪ لكل من الأرز والذرة .

جدول رقم ( ١ )  
معدلات الحماية الفعلية لعينة من المحاصيل الزراعية  
فيما بين ١٩٨٤ و ١٩٩٠ (نسبة مئوية)

١٢		١٢		١٢		السنوات المحاصيل
١٩٩٠	١٩٨٤	١٩٩٠	١٩٨٤	١٩٩٠	١٩٨٤	
(٥٢٠)	(٦٠٠)	(٢٨٠)	(٥٣٠)	(٣٥٦)	(٥٨٠)	القطن
(١٤٠)	(٤٠٨)	(٣٦٠)	(٦٠٨)	(١٨٢)	(٤٥٠)	الارز
(٣٩٨)	(٣٥٤)	(١١٢)	(٢٩٠)	(٢٢٠)	(٣٢٩)	البطاس
(٦٩٩)	(٦٣٨)	(١٤٦)	(٢٧٣)	(٥٦٢)	(٥٨٤)	البصل
(٨٧٨)	(٧٩٢)	(٢١٣)	(٤٦٠)	(٨٣٠)	(٧٧٧)	الثوم
(١٧١)	(٣٢٠)	(٢٩٠)	(٥٦٣)	(١٦٤)	(٣٩٤)	القمح
(٢٦٦)	(٣٣٠)	(٢٩٣)	(٤٥٣)	(٢٩٥)	(٢٦٨)	الذرة
(٤٣٣)	(٦٣٠)	(٢٢٣)	(٦٠٨)	(٣٩٣)	(٦٢٣)	القمص
(٥١٥)	(١٤٠)	(٢٤٣)	(٣٣٩)	(٤٢٠)	(١٣٥)	العدس
(٥٨٠)	(٤٩٥)	(٣١٥)	(٤٨٣)	(٥٠٠)	(٤٩٣)	الفول

١٠٠ ×  $\frac{\text{القيمة المحلية للإنتاج} - \text{القيمة العالمية للإنتاج}}{\text{القيمة العالمية للإنتاج}}$  = معدل الحماية الاسمية للمحاصيل

١٠٠ ×  $\frac{\text{القيمة المحلية للمستلزمات} - \text{القيمة العالمية لمستلزمات}}{\text{القيمة العالمية لمستلزمات}}$  = معدل الحماية الاسمية لمستلزمات الإنتاج

ويلاحظ ان القيمة السالبة تشير الى وجود دعم موجب لمستلزمات الانتاج والمكس

١٠٠ ×  $\frac{\text{القيمة المضافة بالاسعار المحلية} - \text{القيمة المضافة بالاسعار العالمية}}{\text{القيمة المضافة بالاسعار العالمية}}$  = معدل الحماية الفعلية

المصدر المعدلات الخاصة بعام ١٩٨٤ : هدى السيد : فيكل الحماية وأثره على التجارة الخارجية  
مرجع سابق ص ٢٥٣ ويلاحظ

ان هذه التقديرات قد تم تعديلها لاستبعاد أثر المغالاة في سعر الصرف في ذلك التاريخ .  
المعدلات الخاصة بعام ١٩٩٠ : تمت التقديرات وفقا لاسلوب السابق عرضه في هذا البحث .

٥-٢- بمقارنة معدلات الحماية الفعلية لعام ١٩٩٠ بالمعدلات المناظرة المقدرة فيما بين ١٩٨٢-١٩٨٤ ، يتضح أن هناك اتجاهات متباينة لتلك المعدلات :

فقد انكمش التمييز بشكل ملحوظ ضد كل من الأرز وقصب السكر والقمح ، كما تراجع ضد القطن والذرة وان كان بنسبة أقل . ومن جهة أخرى تزايد التمييز بشدة ضد محصول العدس ، بينما كانت الزيادة في التمييز ضد بقية المحاصيل الأخرى محدودة نسبياً خلال الفترة محل الدراسة . ويمكن أن نفسر ذلك باتجاهات الأسعار المزرعية والعالمية للمحاصيل وللمستلزمات انتاجها خلال الفترة محل البحث .

٥-٢-١- فكما يوضح الجدول رقم (٢) ، ارتفعت الأسعار المزرعية لجميع محاصيل العينة بنسب متفاوتة ، تراوحت بين حوالى ٣٥٠٪ للقمح و١٢٠٪ للثوم ، وبلغت حوالى ٢٥٠٪ للقطن و ٢٠٠٪ لكل من الأرز وال فول .

وفى الوقت ذاته تصاعدت الأسعار العالمية لغالبية المحاصيل بنسبة تفوق كثيراً النسب المناظرة للأسعار المزرعية ، فقد تراوحت بين حوالى ٥٨٠٪ للقطن وحوالى ١٥٥٪ للثوم والبطاطس . ولما كان سعر الصرف الوطنى فى عام ١٩٨٤ مغالاً فيه مما جعل الأسعار العالمية أقل من الواقع ، فقد قمنا باستبعاد درجة المغالاة فى سعر الصرف الوطنى من الأسعار العالمية لمحاصيل العينة فى تلك الفترة ، وتم تقدير النسب المحاسبية لأسعار هذه المحاصيل بعد استبعاد درجة المغالاة فى سعر الصرف فى عام ١٩٨٤ ، ومقارنتها بالنسب المناظرة فى عام ١٩٩٠ ، والمحسوبة وفقاً لسعر الصرف الحر ، وذلك كما هو مبين فى العمود الرابع والسابع من الجدول رقم (٢) .

جدول رقم ( ٢ )  
تطور الاسعار المزرعية والعالمية لمحاصيل العينة  
فيما بين ١٩٨٤ و ١٩٩٠ (بالجنيه)

١٩٩٠		١٩٨٤					السنوات
س/ع س/ع	س/ع	س	س/ع س	س/ع س	س/ع	س	المحاصيل
	(١)						
٢,٥٢٧	٦٦٣,٩	٢٦٢,٧	٢,١٦٩	١,٣١٦	٩٧,٥	٧٤	القطن (لقد
١,٨٤٥	٧٤٠,٠	٤٠١,٠	٣,٠٢٨	١,٨٣٨	٢٤٠,٠	١٣٠,٦	لارز (لطن)
١,٧٧٩	٥٠٠,٠	٢٨١,٠	٢,٠٤٢	١,٤٧٣	١٩٢,٩	١٣١,٠	البطاطس (لطن)
٣,٧٠٩	٦٤٩,٠	١٧٥,٠	٣,٤١٦	٢,٤٥٩	٢٢٨,٢	٩٢,٨	البصل (لطن)
٨,٨٨٩	١١٦٠,٠	١٣٠,٥	٥,٤٩٥	٣,٩٦٢	٤٣٧,٤	١١٠,٤	الثوم (لطن)
١,٠١٠	٤٧٨,٠	٤٧٣,٣	٢,٣٧٤	١,٤٢٧	١٥١,٨	١٠٦,٤	القمح (لطن)
٩٢٨	٣٩٦,٠	٤٢٦,٤	١,١٠٧	٧٩٨	١٣٤,٠	١٦٧,٩	الذرة (لطن)
١,٦٤٩	٩٥,٦	٥٨,٠	٢,٩٠٤	١,٧٥١	٣٦,٦	٢٠,٩	قصب السكر (لطن)
١,٢٢٢	١٦٧,١	١٣٦,٦	٩١٠	٦٥٧	٣٥٥,٥	٥٤١,٣	العدس (لطن)
١,١٧٠	١١٥٣,٠	٦٩٠,٣	١,٩٩٠	١,٤٣٥	٣٦٠,٠	٢٥٠,٩	الفول (لطن)

س : الاسعار المزرعية  
س/ع : الاسعار العالمية فوب أو سيف دون ان تتضمن اى عوامل تسويقية .  
س/ع ١ : الاسعار العالمية بعد استبعاد درجة المغلاة في سعر الصرف (على اساس ان سعر الصرف الحر كان حوالى ١١٦٠ قرش للدولار في عام ١٩٨٤ والاسعار الرسمية كانت ٧٠٧ قرش و ٨٤ قرش للدولار) .  
س/ع : النسب المحاسبية لاسعار المحاصيل .

المصدر : الاسعار المزرعية : احصاءات وزارة الزراعة .  
الاسعار العالمية : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .  
(١) السعر العالمى للقطن هو المتوسط المرجح للقطن الطويل الممتاز والقطن الطويل ، ومرجع نسبة انتاج كل منهما الى الانتاج الكلى .

وتوضح هذه البيانات أن هناك تفاوتاً كبيراً في اتجاهات النسب المحاسبية لمختلف محاصيل العينة خلال الفترة محل الدراسة. فقد انكشفت النسب الخاصة بكل من الأرز والقمح وقصب السكر بشكل ملحوظ، بينما ارتفعت النسب المناظرة المقدرّة لكل من العدس والثوم بشدة. أما المحاصيل الأخرى، فقد تغيرت النسب المحاسبية لأسعارها بالزيادة أو بالنقص بمعدلات محدودة نسبياً.

ولقد انعكست اتجاهات الأسعار المزرعية والعالمية في مستوى معدلات الحماية الأسمية لمحاصيل العينة<sup>(١)</sup>. فكما هو مبين في الجدول رقم (١) انخفضت الحماية الأسمية السالبة المقدرّة لكل من الأرز والقمح والقصب بشكل ملحوظ في عام ١٩٩٠، بالمقارنة بما كانت عليه ١٩٨٤، أي أن الفجوة بين الأسعار المزرعية والعالمية لتلك المحاصيل قد انكشفت خلال الفترة محل الدراسة. وعلى نقيض ذلك، ارتفعت الحماية الأسمية السالبة المقدرّة لمحصول العدس بشدة، بينما يمكن أن نعتبر التغير الذي طرأ على معدلات الحماية الأسمية لبقية المحاصيل (بالزيادة أو بالنقص) محدوداً للغاية، حيث تراوح بين ١٪ تقريباً للذرة و١٢٪ لمحصول البصل.

٢-٢-٥- ومن جهة أخرى تؤكد التقديرات أن دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي قد تناقص بشكل ملحوظ خلال الفترة محل الدراسة، بالنسبة لجميع محاصيل العينة: فكما هو مبين في الجدول رقم (٣)، انكشفت الفجوة بين الأسعار العالمية للأسمدة الكيماوية بأنواعها وأسعارها المحلية فيما بين ١٩٨٤ و ١٩٩٠، وذلك نتيجة لرفع الحكومة للأسعار المحلية للأسمدة والغاء الدعم المباشر الذي كانت تتحمله في شكل تطبيق سعر صرف وطني مغالى فيه على واردات الأسمدة (٧٠ قرشا للدولار). كذلك تراجع الدعم المقدر لمصاريف الري نظراً لرفع الحكومة لأسعار الوقود المحلية مع إخضاع صادراتها أيضاً لسعر الصرف الحر، بدلاً من السعر المغالى فيه، والذي كان سائداً حتى يوليو ١٩٩٠.

إلا أنه لما كانت مستلزمات الانتاج تمثل نسبة محدودة من القيمة المضافة، فإن انخفاض الدعم لم يؤثر بدرجة كبيرة على مستوى معدلات الحماية الفعلية، وإنما كان المحدد الأساسى لاتجاهات هذه المعدلات هو العلاقة بين الأسعار المزرعية والعالمية للمنتجات، أى معدلات الحماية الأسمية لمحاصيل العينة.

٣-٥- ولقد انعكست اتجاهات الأسعار المزرعية فى معدلات العائد التى تحققها محاصيل العينة: فكما يبين الجدول رقم (٤) حدث تحول هام فى ترتيب المحاصيل من حيث معدلات العائد الخاص لكل منها فيما بين ١٩٨٤ و ١٩٩٠. وفى عام ١٩٨٤ كانت أقل المحاصيل ربحية هى الأرز والذرة والقطن، بينما كانت محاصيل الثوم والبطاطس والبصل أكثر المحاصيل ربحية. إلا أنه فى عام ١٩٩٠ تشير البيانات إلى أن قصب السكر أصبح يحتل المركز الأول، من حيث معدل العائد الخاص، يليه فى ذلك القطن، فالقمح والأرز، بينما أصبحت البطاطس والبصل والثوم أقل المحاصيل ربحية.

ولا شك أن هذه النتيجة تثير الانتباه، وقد يمكن تفسيرها جزئيا بعدة عوامل منها الزيادات الكبيرة فى الأسعار المزرعية للمحاصيل التى حققت ربحية مرتفعة فى عام ١٩٩٠، بنسب تفوق كثيرا نسبة ارتفاع أسعار المحاصيل ذات الربحية الأقل نسبيا خلال الفترة ذاتها. ولقد أدى ذلك إلى زيادة الاهتمام بهذه المحاصيل على نحو ساهم فى رفع انتاجية الفدان لكل من الأرز والقصب والقمح، وبالتالي فى رفع معدلات العائد المحققة، فى الوقت الذى لم يرتفع فيه انتاج الفدان من البصل والبطاطس (٤٢).

ومع ذلك فلا بد من التنويه إلى أن هذه النتائج يجب اخذها بحذر، إذ أن محاصيل البطاطس والبصل والثوم تتصف اسعارها المزرعية بالتقلب صعودا وهبوطا بين موسم وآخر تبعا لظروف العرض والطلب، والتى لا تخضع لتدخل السلطات.

الجدول رقم ( ٣ )  
تطور النسب المحاسبية \* لمستلزمات الانتاج الزراعى  
بين ١٩٨٤ و ١٩٩٠

١٩٩٠	١٩٨٤ بعد استبعاد أثر المغالاة فى سعر الصرف	١٩٨٤	السنوات المستلزمات
١٢٧٤	٢٥٥٠	١٨٠٧	الاسمدة الازوتية
١٦١٣	٣٧٦٦	٢٦٩٠	الاسمدة الفوسفاتية
١٨٢٠	٢٨٧٧	٢٠٥٥	الاسمدة البوتاسية
١٧٨٩	٣٦٣٦	٢٥٩٧	الرى
١٠٠٠	١٧٥٨	١٢٥٦	المبيدات

\* يقصد بالنسبة المحاسبية النسبة بين السعر العالمى والسعر المحلى للسلعة .

المصدر :

البيانات الخاصة بعام ١٩٨٤ : هدى السيد : هيكل الحماية وأثره على

التجارة الخارجية المرجع السابق ص ٣٥٠

بيانات ١٩٩٠ : الاسعار المحلية للأسمدة : البنك الرئيسى للتنمية

والائتمان الزراعى : الاسعار العالمية : الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء

الجدول رقم ( ٤ )  
معدلات العائد الخاص لمحاصيل العينة  
بين ١٩٨٤ ، ١٩٩٠ ( بالجنيه للفدان )

١٩٩٠	١٩٨٤	المعدلات المحاصيل
٨٣٧٫٨	١٢١٫٤	القطن
٧٠٤٫٦	٩٧٫١	الارز
٣٢٤٫٥	٣٤٩٫٦	البطاطس
٢٩٨٫٦	٢٥٥٫٦	البصل
٣٦٣٫٧	٧٨٠٫١	الثوم
٨١٤٫١	١٥٦٫٩	القمح
٥٧٣٫٤	١١١٫٣	الذرة
١٣٣٠٫٩	١٥٩٫٢	قصب السكر
٧٤٩٫٩	١٩٠٫٢	العدس
٤٥٢٫٦	١٤٣٫٧	الفول

المصدر : مرجع سابق

تم حساب معدلات العائد الخاص لعام ١٩٩٠ من واقع بيانات وزارة الزراعة ، وذلك بخصم المستلزمات السلعية والاجور والايجار من قيمة انتاج الفدان . اما المعدلات الخاصة بعام ١٩٨٤ فمصدرها وزارة الزراعة والاصلاح الزراعى : مصلحة الاقتصاد الزراعى والاحصاء

من الواضح أن تطور معدلات الحماية الفعلية لمحاصيل العينة خلال الفترة محل الدراسة يعكس فى جزء منه سياسات الحكومة نحو قطاع الزراعة، والتي استهدفت تحرير هذا القطاع، وتعديل هيكل الحوافز النسبية على نحو يدعم انتاج المحاصيل التقليدية الرئيسية، والتي عانت كثيرا من اختلال هيكل الأسعار النسبية لصالح المحاصيل العلفية والفاكهة والخضر. فمن المؤكد أن المركز النسبى لكل من القمح والأرز قد تحسن كثيرا فى عام ١٩٩٠ ، بالمقارنة بما كان عليه فى بداية الثمانينات. كذلك تحسن مركز القصب نسبيا، وإن كان لا يزال يخضع لنظام التوريد الإجبارى الكامل، ويعانى من تمييز ملحوظ. وبالنسبة للقطن - فمن المنتظر أن يؤدي الرفع التدريجى لأسعاره المزرعية - لتبلغ حوالى ٦٦% من أسعاره العالمية فى عام ١٩٩٣/٩٢ ، على أن تصل للمستوى العالمى فى السنوات القليلة القادمة - إلى انكماش التمييز ضده على نحو قد يشجع المزارعين على الاقبال على زراعته، بعد أن تدهور انتاجه بشكل واضح فى السنوات الماضية.

وجدير بالذكر أن التحليل السابق يجب أن يخضع لتحفظات عديدة: فالى جانب ما قد تنطوى عليه التقديرات من اخطاء، نتيجة لعدم دقة البيانات الأصلية المستخدمة، أو لنقص الدقة فى الافتراضات المستند إليها، فإن اجراء المقارنة بين القيم المحلية والعالمية للمحاصيل ينطوى فى حد ذاته على قدر من الخطأ، نظرا لاختلاف النوعيات المخصصة للبيع فى السوق المحلى عن النوعيات المعدة للتصدير. وهذا أمر واقع ومشاهد، ولكن يصعب أخذه فى الاعتبار عند القيام بالتقديرات الكمية. بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن اغفال أن ظروف السوق العالمى -والذى تتحدد فى ظله الأسعار العالمية - تختلف عن ظروف السوق المحلى. بل أن استخدام الأسعار العالمية ذاتها لتعبر عن الأسعار الاقتصادية أو أسعار السوق الحر ينطوى على قدر من الخطأ فى ظل سيطرة الاحتكارات العالمية على الأسواق العالمية. وبالإضافة إلى

ذلك فان تحليل معدل الحماية الفعلية فى ذاته تحليل جزئى يستند إلى عدة افتراضات تبعد عن الواقع<sup>(٤٣)</sup>. ورغم ذلك فانه يبقى استخدام معدلات الحماية الفعلية مؤشرا مناسباً لبيان هيكل الحوافز النسبية والاتجاهات المحتملة للموارد الاقتصادية داخل المجتمع.

٦ - معدلات الحماية الفعلية لعينة من الأنشطة الصناعية فى القطاع العام  
١٩٩٠/٨٩

يوضح الجدول رقم (٥) تقديرات معدلات الحماية الفعلية لعينة البحث فى القطاع العام الصناعى فى عام ١٩٩٠/٨٩ . ويمكن أن نستخلص منه ما يلى :

٦-١. ان هناك ثلاث صناعات تتمتع بحماية فعلية موجبة، وهى غزل القطن، ومنتجات الطماطم، ومعلبات الخضر والبقول. وتعتبر الحماية الفعلية المقدره لكل من الغزل ومنتجات الطماطم ضخمة للغاية، إذ أن القيمة المضافة بالأسعار العالمية سالبة، وهو ما يعنى أن القيمة العالمية لمنتجات هاتين الصناعتين تقل عن القيمة المناظرة لمستلزمات انتاجهما، الأمر الذى ينطوى على تبديد مطلق للموارد. ويفسر ذلك بالدعم الكبير الذى تتمتع به كل من هاتين الصناعتين: فصناعة الغزل<sup>(٤٤)</sup> تحصل على أهم مدخلاتها - القطن - بأسعار محلية ما زالت تقل كثيرا عن نظيرتها العالمية، الأمر الذى أسفر عن انخفاض القيمة المحلية لمستلزمات انتاج الغزل عن قيمتها العالمية بنسب تراوحت بين ٦١٪ و ٧٨٪ فى عام ١٩٨٩/٨٨ . ولا شك أن ضخامة هذا الدعم قد عوضت من الأثر السلبى لتسعير منتجات الغزل عند مستويات ما زالت تقل عن المستويات العالمية المناظرة، بنسب تراوحت بين ٢٤٪ و ٥٠٪.

الجدول رقم ( ٥ )

تطور معدلات الحماية الفعلية لعينة من الأنشطة الصناعية فى القطاع العام

١٩٨٧ / ٨٦ ( ١ ) - ١٩٩٠ / ٨٩

٢ ح ٢		٢ ح ٢		١ ح ٢		المعدلات الصناعات
٩٠/٨٩	٨٧/٨٦	٩٠/٨٩	٨٧/٨٦	٩٠/٨٩	٨٧/٨٦	
NIVA	NIVA	(٧٠,٥)	(٧٧,٨)	(٣٦,٠)	(٥٦,٤)	غزل القطن (٢)
(٥٥,١)	(٨٧,٨)	١٢,٤	(٤١,٩)	(٣٤,١)	(٥٦,٠)	المشروبات
(٦٩,٢)	(٦٧,٠)	٧٢,٨	١٠٢,٠	(٢٢,٩)	١٨,١	الدخان (٣)
(٤٨,٨)	(٢٧,٢)	(٤,٠)	(٣٩,٣)	(٢١,٧)	(٣٦,٠)	المعاصر
(٦٦,٥)	(٧٦,٠)	(٤,١)	(٣٧,٢)	(٢٤,٣)	(٥٨,٨)	المربيات
NIVA	NIVA	(٤٤,٢)	(٦٣,٢)	(٢٨,٥)	(٤٤,٣)	منتجات الطماطم
(٣٤,٠)	٣,٧	٣	(٤٠,٦)	(٩,٧)	(٢٦,١)	منتجات المطاحن
٤٨,٠	(٢٧,٩)	١,٠	(٣٥,٠)	(١١,٠)	(٣٢,٣)	معلبات الخضر والبقول
(٤١,٠)	٩,٠٤	٦,٣	(٤٠,٧)	(٧,٨)	(٧٤,٤)	الاطارات
(٣٨,٠)	(٨٧,٥)	٢٤,٦	(٥٣,٨)	٦,٠	(٦٤,٠)	الثلاجات
(٧٩,٥)	(٦٢,٠)	(١٢,٥)	(٦٤,٣)	(٤٨,٥)	(٧٦,٠)	الالمنيوم

١ ح ٢ = معدل الحماية الاسمية للمنتجات .

٢ ح ٢ = معدل الحماية الاسمية لمستلزمات الانتاج .

٣ ح ٢ = معدل الحماية الفعلية .

NIVA = قيمة مضافة سالبة بالاسعار العالمية .

( ١ ) هذه البيانات خاصة بمعدلات الحماية الفعلية الصافية - اى بعد

استبعاد اثر المغلاة فى سعر الصرف - وذلك طبقا للدراسات التالية

*Kheir El Din, H., El Baradei, M., El Sayed, H "Evaluation Of The Protection System in Egypt " Op .cit. p. 67.88.93.96.97*

( ٢ ) تقديرات صناعة غزل القطن عام ١٩٨٩ / ٨٨ وهى خاصة بالدراسات التالية :

*Kheir El Din, H., " Economic Efficiency Of The Cotton Spinning Industry in Egypt " Op .Cit. p.p.24, 25*

والبيانات فى الجدول هى المتوسط الحسابى لمعدلات الحماية الاسمية للمنتجات ومستلزمات الانتاج لعينة البحث ( ٩ شركات )

( ٣ ) تقديرات صناعة الدخان عن عام ١٩٨٤ / ٨٣ من دراسة :

هدى السيد : ميكل الحماية وأثره على التجارة الخارجية مرجع سابق ص ٢٨٦ - ٢٨٧

وينطبق الوضع ذاته على صناعة منتجات الطماطم، والتي تحصل على أهم مدخلاتها - الطماطم - بأسعار تقل عن نظيرتها العالمية بحوالى ٧٠٪ (٤٥).

٢-٦- أن جميع الصناعات الأخرى تعاني من تمييز ضدها، أى أن هيكل الحماية السائد تسبب فى انخفاض القيمة المضافة المحققة عما كانت ستكون عليه فى غياب هذا الهيكل الحمائى .

وقد تراوح التمييز بين ٣٤٪ لمنتجات المطاحن و ٧٩,٥٪ للالومنيوم، ويرجع ذلك إلى عاملين: أولهما أن معدلات الحماية الأسمية لمنتجات هذه الصناعات - عدا الثلجات - سالبة، أى أن أسعارها المحلية تقل عن نظيرتها العالمية. وينطبق ذلك بصفة خاصة على صناعتى الالومنيوم والمشروبات، حيث تنخفض اسعار منتجاتهما بنسبة ٤٨,٥٪ و ٣٤,١٪ عن الأسعار العالمية المناظرة على التوالى. أما الصناعات الأخرى فان معدلات الحماية الأسمية السالبة المقدرة لمنتجاتها تعتبر محدودة نسبيا، وقد تعكس تفاوت نوعيات المنتجات المخصصة للبيع فى السوق المحلى عن تلك المعدة للتصدير.

ثانيهما أن دعم مستلزمات انتاج هذه الصناعات جميعها محدود للغاية ولم يتعد ١٢,٥٪ بالنسبة لصناعة الالومنيوم، بل أن غالبية هذه الصناعات تحصل على مستلزمات انتاجها بأسعار قد تعادل أو تزيد على أسعارها العالمية (صناعة الغلاجات، المشروبات والإطارات). وتعتبر صناعة الدخان أكثر الصناعات معاناة من ارتفاع الأسعار المحلية لمستلزمات انتاجها بالمقارنة بنظيرتها العالمية (حوالى ٧٢,٨٪)، وذلك نظرا لضخامة الرسوم الجمركية المقررة على الدخان.

٣-٦- وبمقارنة معدلات الحماية الفعلية المقدرة فى عام ١٩٩٠/٨٩ بالمعدلات المناظرة فى عام ١٩٨٧/٨٦ (٤٦)، ويمكن أن نستخلص النتائج التالية:

١-٣-٦. أن هناك ثلاث صناعات تزايد التمييز ضدها خلال الفترة محل الدراسة وهي منتجات المطاحن، العصائر والالومنيوم. ويرجع تزايد التمييز بصفة أساسية إلى انكماش بل تلاشى دعم مستلزمات الانتاج الذى كانت تتمتع به هذه الصناعات من قبل، رغم أن التمييز السعري ضد منتجاتها قد تقلص إلى حد كبير. فقد انخفضت الحماية الأسمية السالبة للعصائر من ٣٦٪ إلى ٢١٫٧٪، ومنتجات المطاحن من ٢٦٫١٪ إلى ٩٫٧٪ فقط. كذلك انخفض المعدل ذاته بالنسبة لصناعة الالومنيوم من ٧٦٪ إلى ٤٨٫٥٪. ولا شك أن صناعة الالومنيوم، ما زالت تعاني من تمييز يعتد به نتيجة للفارق الكبير بين السعر المحلى والسعر العالمى لمنتجاتها. والواقع أن هذه الصناعة تبيع منتجاتها فى السوق المحلى بأسعار مختلفة وفقا للجهات المشترية.

فبينما يتعادل تقريبا سعر البيع للقطاع الاستثمارى مع سعر التصدير، فإن سعر البيع لشركات القطاع العام يقل. عن السعر الاستثمارى بحوالى ٥٠٪ (٤٧).

ومن جهة أخرى انخفض بشدة دعم مستلزمات انتاج صناعة الالومنيوم من ٦٤٫٤٪ فى عام ١٩٨٧/٨٦ إلى ١٢٫٥٪ فقط فى عام ١٩٩٠/٨٩، وذلك أثر رفع أسعار الوقود والكهرباء، وإن كان لا زال سعر الطاقة الكهربائية المباعة للشركة المنتجة يقل كثيرا عن السعر المناظر الذى تتحمله الشركات الصناعية الأخرى (٤٨).

ولقد انخفض دعم مستلزمات انتاج صناعتى العصائر ومنتجات المطاحن أيضا بل يكاد يتلاشى، الأمر الذى أسفر عن تزايد مستوى معدلات الحماية الفعلية السالبة المقدرة خلال الفترة محل الدراسة.

٢-٣-٦. هناك خمس صناعات انخفض التمييز الفعلى ضدها حيث تراجع مستوى معدلات الحماية الفعلية السالبة المقدرة لها فى عام ١٩٩٠/٨٩

، عما كانت عليه فى عام ١٩٨٧/٨٦ ، وهى المشروبات، المرببات، معلبات الخضر والبقول والإطارات والثلاجات .

ويفسر انخفاض التمييز ضد هذه الصناعات بانكماش الفجوة بين أسعار منتجاتها المحلية ونظيرتها العالمية بشكل ملحوظ: وينطبق ذلك بصفة خاصة على صناعتى الثلاجات والإطارات، حيث تقلصت معدلات الحماية الأسمية السالبة لمنتجاتها إلى + ٦٪ و (٧,٨٪) مقابل (٦٤٪) و (٧٤,٤٪) على التوالى فى عام ١٩٨٧/٨٦ .

ورغم تراجع دعم مستلزمات الانتاج لجميع الصناعات، بل وتحول إلى دعم سالب - أى أن القيمة المحلية لمستلزمات الانتاج أصبحت تزيد عن قيمتها بالأسعار العالمية - إلا أن المحصلة النهائية كانت تراجع معدلات الحماية الفعلية السالبة لهذه الصناعات بنسبة كبيرة.

٣-٣-٦- صناعات لم يطرأ أى تعديل يذكر على مستوى معدلات الحماية الفعلية المقدره لها خلال الفترة محل الدراسة وهى الغزل، ومنتجات الطماطم والدخان :

فصناعة غزل القطن ما زالت تعاني من تسعير منتجاتها عند مستويات تقل كثيرا عن نظيرتها العالمية، وإن تراجعت معدلات الحماية الأسمية السالبة للمنتجات من حوالى ٤٧٪ و ٦٨,٩٪ إلى ٢٤٪ و ٥٠٪ وذلك وفقا لمختلف الشركات المنتجة. كذلك تراجع دعم مستلزمات انتاج هذه الصناعة، وإن كان بنسبة محدودة، الأمر الذى أسفر عن استمرار تمتع هذه الصناعة بحماية ضخمة للغاية، نظرا لأن القيمة المضافة مقومة بالأسعار العالمية سالبة،. وينطبق التحليل ذاته على صناعة منتجات الطماطم، والتي ما زالت تحصل على دعم كبير لمستلزمات انتاجها، وإن انخفض عما كان عليه فى عام ١٩٨٧/٨٦ (٤٤,٢٪ مقابل ٦٣,٢٪ على التوالى).

أما صناعة الدخان، فإن التغير الذى طرأ على معدل الحماية

الفعلية خلال الفترة محل الدراسة محدود للغاية. والواقع أن صناعة الدخان هي الصناعة الوحيدة في نطاق العينة التي شهدت تحول معدل الحماية الأسمية الموجبة لمنتجاتها إلى معدل سالب، حتى ان أسعار منتجاتها المحلية أصبحت تقل عن العالمية بحوالى ٢٣٪. ومن المعتقد أن ذلك التغير يعكس بالدرجة الأولى وجود تفاوت ملحوظ بين نوعيات المنتجات المباعة فى السوق المحلى والنوعيات المعدة للتصدير. وفى الوقت ذاته، فقد انكشفت الفجوة بين الأسعار المحلية والعالمية لمستلزمات انتاج هذه الصناعة، اثر تخفيض الرسوم الجمركية المقررة عليها فى عام ١٩٨٩ (١٩).

٦-٤- ويوضح الجدول رقم (٦) تقديرات معدلات الحماية الفعلية نتيجة للتعريفات الجمركية فقط وذلك فى عام ١٩٩٠/٨٩، مقارنة بالمعدلات المناظرة نتيجة لتطبيق مختلف سياسات الحماية فى ذات العام.

وتشير البيانات إلى أن جميع الصناعات تتمتع بحماية ضخمة للغاية نتيجة لهيكل التعريفات الجمركية السائد، ولا شك أن ذلك يرجع إلى الطبيعة التصاعدية لهيكل التعريفات حيث تتضاءل التعريفات المقررة على مستلزمات الانتاج بالمقارنة بتلك المقررة على المنتجات. على النحو الموضح فى الجدول السابق.

ويلاحظ أيضا أنه لا توجد علاقة بين معدلات الحماية الفعلية نتيجة للتعريفات الجمركية فقط، والمعدلات المناظرة نتيجة لكافة السياسات الحمائية. ذلك لأن الأسعار المحلية للمنتجات لا تعكس التعريفات الجمركية. وبعبارة أخرى، فانه لو افترضنا أن أداة الحماية الوحيدة المطبقة فى مصر هي التعريفات الجمركية، فان الفارق بين السعر المحلى والسعر العالمى لسلعة ما لا بد وأن يعادل التعريفات الجمركية المقررة على هذه السلعة. ومن الواضح أن الأمر غير متحقق، فغالبية الأسعار المحلية للمنتجات تقل عن نظيرتها العالمية، وحتى

الجدول رقم ( ٦ )  
معدلات الحماية الفعلية نتيجة للتعريف الجمركية  
في ١٩٨٩ و ١٩٩٠ ( نسبة مئوية )

٤ ح٢	٣ ح٢	٢ ح٢	١ ح٢	المعدلات المستلزمات
NIVA	NIVA	٤ر٨	٢١ر٠	غزل القطن
( ٥٥ر١ )	NIVA	١٠ر٠	١٢٠٠ر٠٠	المشروبات
( ٦٩ر٢ )	٢١٤ر٠	١١٤ر٥	١٢٠ر٤	الدخان
( ٤٨ر٨ )	NIVA	١٤ر٠	٨٠ر٠	العصائر
( ٦٦ر٥ )	NIVA	١٢ر٦	٨٠ر٠	المرببات
NIVA	٢٦٣ر٧	١٣ر٩	٧	منمنتجات الطماطم
( ٣٤ر٠ )	NIVA	١١ر٤	٨٠ر٠	منتجات المطاحن
( ٤٨ر٠ )	٢٧٦ر٤	١١ر٢	٤٢ر٠	معلبات الخضروالبقول
( ٤١ر٠ )	٢٦ر٥	١ر٩	١٤ر٠	الاطارات
( ٣٨ر٠ )	NIVA	٨ر٨	٨٠ر٠	الثلاجات
( ٧٩ر٥ )	٢٥ر٨	٣ر٧	١٤ر٠	الالمنيوم

١ ح٢ = معدل التعريف الجمركية على المنتجات .

٢ ح٢ = معدل التعريف الجمركية على مستلزمات الانتاج .

٣ ح٢ = الحماية الفعلية نتيجة للتعريف الجمركية .

٤ ح٢ = الحماية الفعلية نتيجة لكافة سياسات الحماية .

NIVA = قيمة مضافة سالبة بالاسعار العالمية .

السلع التي تزيد أسعارها المحلية عن العالمية فان نسبة الزيادة تبعد كثيرا عن معدل التعريفات الجمركية. وينطبق الوضع ذاته على مستلزمات الانتاج المحلية، بينما تعادل القيمة المحلية لمستلزمات الانتاج المستوردة قيمتها العالمية مضافا إليها التعريفات الجمركية المقررة عليها. ويمكن أن نفسر ذلك بعدة عوامل:

فمن جهة، تختلف نوعيات السلع المحلية عن نظيرتها الأجنبية المستوردة، وبالتالي فأسعار السلع المحلية تختلف عن الأسعار العالمية للسلع المقابلة في الخارج.

ومن جهة أخرى، فان التعريفات الجمركية تفرض في عديد من الحالات بغرض الحصول على إيرادات للدولة وليس لتوفير الحماية للصناعات المحلية والتي قد لا تكون في حاجة للمستوى المرتفع من الحماية الذي توفره التعريفات الجمركية.

بالإضافة إلى ذلك، ما زالت بعض المنتجات ومستلزمات الانتاج تخضع للتدخل الحكومي في تحديد أسعارها (كالوقود والكهرباء، القطن، والفزل، الالومنيوم...).

وأخيرا، فان بعض الوحدات الانتاجية تعجز عن زيادة أسعار منتجاتها المحلية، ليس بسبب التدخل الحكومي، وإنما بسبب ظروف الكساد المحلى وضعف القوة الشرائية، إلى جانب تزايد المنافسة من الشركات الخاصة والاستثمارية أو من منتجات مستوردة.

## ٥-٦. الخلاصة

في ضوء التحليل السابق يمكن أن نخلص إلى عدد من الحقائق نعرضها فيما يلي:

٦-٥-١- تعكس النتائج المستخلصة إلى حد كبير السياسة المعلنة للدولة والتي تمثلت بصفة خاصة فى الاتجاه نحو تصويب أسعار المنتجات الصناعية. فصحيح أنه حتى عام ١٩٩٠/٨٩ كانت هناك بعض منتجات القطاع العام تخضع للتسعير الإدارى، كما أن الأسعار المحلية لغالبية منتجات العينة كانت محدودة عند مستويات تقل عن المستويات العالمية المقابلة، إلا أن درجة الانخفاض قد تراجعت إلى حد كبير بالمقارنة بما كانت عليه فى عام ١٩٨٧/٨٦. ويرجع ذلك إلى أن عملية تحريك الأسعار المحلية اتسمت بالمرونة الكبيرة منذ عام ١٩٨٨، حيث شهدت أسعار غالبية المنتجات زيادات متتالية، وبمعدلات كبيرة، وذلك على العكس مما كانت تتميز به السياسة السعريّة الحكومية، فى السنوات السابقة، من جمود شديد.

وواقع الأمر أن انخفاض الأسعار المحلية للمنتجات عن نظيرتها العالمية لا يمثل بالضرورة تمييزا حقيقيا ضد الصناعة المنتجة، إذ أن كثيرا ما يكون هناك اختلاف واضح بين النوعيات المعدة للسوق المحلى وتلك المخصصة للتصدير (٥٠)، وهذا الاختلاف يفسر تفاوت الأسعار. ومع ذلك فإنه لا يخفى أن بعض صناعات العينة موضع الدراسة كالغزل والالومنيوم تعاني من تمييز شديد ضد منتجاتها، ولا يمكن تفسيره بتفاوت النوعيات فقط. فلا شك أن تحديد أسعار هذه المنتجات عند مستويات منخفضة إنما هو - فى حقيقة الأمر - نوع من الدعم للجهات المستخدمة له. ويؤكد ذلك التمييز بين أسعار بيع الالومنيوم للقطاع العام وأسعار بيعه للقطاع الاستثمارى رغم وحدة النوعية.

ومن جهة أخرى، فإن بعض الصناعات يصعب الاستمرار فى رفع أسعار منتجاتها المحلية، رغم انخفاضها، ليس فقط عن الأسعار العالمية للمنتجات المماثلة، وإنما أيضا عن مستوى تكاليف إنتاجها الفعلية. فقد اوضحت عدة شركات صناعية أن الزيادات المتتالية التى طرأت على أسعار منتجاتها فى السنوات القليلة الماضية قد ترتب عليها انخفاض حجم مبيعاتها، وذلك فى ظل ركود السوق المحلى وانخفاض القوة

الشرايية للمستهلك، بالإضافة إلى تزايد المنافسة من قبل شركات القطاع الاستثمارى. وبالتالي فإن مشكلة هذه الشركات لم تعد تكمن فى الحصول على موافقة السلطات المعنية لرفع أسعار منتجاتها بقدر ما أصبحت تتمثل فى ضرورة خفض تكاليف الإنتاج وتحسين الجودة لضمان تصريف منتجاتها.

٦-٥-٢. ومن جهة أخرى يؤكد تراجع مستوى دعم مستلزمات إنتاج مختلف الصناعات، بل واختفاؤه تماما فى بعض الحالات، السياسة ذاتها. فقد رفعت الدولة أسعار الطاقة والوقود من جهة، كما أصبحت الوحدات الانتاجية تحصل على احتياجاتها من مختلف المستلزمات بأسعار تعكس فى كثير من الأحيان أسعار السوق الحر. ويستثنى من ذلك صناعة الغزل.

ولا يخفى أن احد العوامل الأساسية وراء انكماش دعم مستلزمات إنتاج القطاع الصناعى هو تخفيض سعر الصرف الوطنى خلال الفترة محل الدراسة، واخضاع معاملات الاستيراد والتصدير بشكل متزايد لسعر الصرف المحدد فى السوق الحر.

٦-٥-٣. أن انخفاض دعم مستلزمات الإنتاج لم يؤثر سلبيا على المركز التنافسى لغالبية صناعات العينة، الأمر الذى يؤكد أهمية ترك أسعار المنتجات تتحدد وفقا لأسعار السوق الحرة. وتجدر الإشارة إلى أن عديدا من شركات العينة قد أكدت أن الزيادات المتتالية المشاهدة فى الأسعار المحلية لعديد من السلع كثيرا ما كانت تؤول إلى الخزنة العامة للدولة (فى صورة ضرائب استهلاك). ولم تكن تنعكس إلا فى حدود ضيقة على أسعار المنتج. ولا شك أن استمرار تقريب الأسعار المحلية بنظيرتها العالمية سوف يكون من شأنه رفع القيمة المضافة المتولدة من مختلف الأنشطة الانتاجية بنسب تتراوح بين ٣٤% وحوالى ٨٠% (٥١). على أن الوضع يختلف بالنسبة لصناعاتى الغزل ومنتجات الطماطم فى ظل هيكل

الانتاج الحالى للصناعتين ينطوى استمرارهما على تبيد مطلق للموارد.

٦-٥-٤. وأخيرا فان هذا التحليل يخضع لكافة التحفظات السابق ذكرها عند دراسة معدلات الحماية الفعلية فى القطاع الزراعى .

## ٧ - الخاتمة

تميز النصف الثانى من الثمانينات بجهود مكثفة من جانب السلطات الحكومية تستهدف تحرير الاقتصاد المصرى وإزالة مختلف العقبات التى تحول دون انطلاقه وتحقيقه لمعدلات نمو منتظمة خاصة فى القطاعات الانتاجية السلعية. وقد اتخذت الحكومة اجراءات متعددة فى نطاق سياسات الحماية تستهدف الحد من التدخل فى جهاز الاثمان واعطاء قوى السوق دورا أكبر فى توجيه الموارد، وذلك بغية رفع مستوى كفاءة تخصيص الموارد والقضاء على تبيد هذه الموارد. ولقد ابرز قياس معدلات الحماية الفعلية لعينة من الأنشطة الزراعية والصناعية فى عام ١٩٩٠ . نتائج هذه التطورات، وأوضح أنه حدثت تغيرات إيجابية على المركز التنافسى لعديد من المنتجات سواء زراعية أو صناعية، أى أن الفجوة بين القيمة المضافة بالأسعار المحلية والقيمة المناظرة بالأسعار العالمية قد انكسرت فى عديد من الحالات، وذلك نتيجة للاجراءات التصحيحية التى اتخذت سواء فى مجال سياسات التسعير المباشر، أو سياسات سعر الصرف أو القيود الكمية على التجارة الخارجية.. وقد أوضح التحليل أيضا أنه ما زالت هناك أنشطة تعاني من التمييز ضدها، الأمر الذى يقتضى من السلطات الاستمرار فى تصويب أسعار المنتجات ومستلزمات انتاجها فى مختلف القطاعات. ولا شك أن هذه الزيادات سينعكس أثرها سلبيا على مستوى المعيشة، الأمر الذى سيستلزم اتخاذ خطوات جديّة من أجل رفع مستوى المعيشة وتعويض أصحاب الدخول المنخفضة بشكل مباشر، وعلى نحو لا يؤثر سلبيا على كفاءة تخصيص الموارد فى المجتمع. ولا شك أن ما أشارت إليه غالبية

صناعات العينة من صعوبة تصريف منتجاتها نتيجة لضعف القوة الشرائية فى السوق المحلى إنما يؤكد أهمية اتخاذ الاجراءات المناسبة لرفع مستوى المعيشة للحد من أثر الركود على المركز المالى للصناعات المحلية.

ونؤكد مرة أخرى فى ختام هذه الدراسة، أن التحليل السابق يخضع لتحفظات عديدة سواء من حيث الفكر الذى يستند إليه أسلوب التحليل ذاته، أو من حيث الأخطاء المحتملة فى البيانات الاحصائية والتقديرية. إلا أنه مع ذلك يظل استخدام معدلات الحماية الفعلية مؤشرا مناسباً عن هيكل الحوافز النسبية وبالتالي عن اتجاهات الموارد المحتملة داخل مختلف فروع الاقتصاد القومى.

كما نؤكد أيضا أن تحرير الأسعار لا يكفى وحده لرفع كفاءة تخصيص الموارد، وإنما الأمر يقتضى أن يصحب اصلاح جهاز الاثمان، اصلاحات مماثلة فى نطاق الإدارة والتنظيم والاستثمار، إلى غير ذلك مما يؤدي إلى رفع مستوى اداء الوحدات الانتاجية فى مختلف قطاعات الدولة.

## الهوامش

١ نذكر منها على سبيل المثال:  
Hansen. B & Nashashibi, K.: "Protection and Competitiveness in Egyptian .18 Agriculture and Industry", NBER, Working Paper No N.Y 1974

World Bank: "Egypt: Issues of Trade Strategy and Investment Planning", Paper No. 4136. EGT, Ocl 1982

Kheir El Din. H., El Baradei, M., El Sayed, H.: "Evaluation of the Protection System in Egypt", a report presented to the International & Trade Center by the Center for Economic & Financial Research Studies, Cairo University. 1989

٢ انظر

.Corden, W.M.: "The Theory of Protection". Clarendon Press, Oxford p. 27 .1971

٣ انظر تفصيل ذلك فى

معهد التخطيط القومى :

تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الأجنبى وسبل ترشيدها. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم ١٣ ، اكتوبر ١٩٨٤ ،

التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم ١٤ ، يوليو ١٩٨٤ .

مجلس الشورى : سياسات الأسعار. تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ١٩٨٥ .

د. يوسف والى وآخرين : استراتيجية التنمية الزراعية فى الثمانينات. المؤتمر العلمى السنوى السابع للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، القاهرة ١٩٨٢ .

د. هبة هندوسة : القطاع العام فى الصناعة المصرية. المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، القاهرة

مستقبل القطاع العام في مصر" المؤتمر العلمي السنوى السادس للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع. القاهرة ١٩٨١ .

٤ انظر فى ذلك :

د. جودة عبد الخالق : ندوة أبعاد الدعم، مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، القاهرة العدد ٣٨٤ أبريل ١٩٨١ ص ٥٧ . وايضا: مجلس الشورى: التضخم والأسعار والدعم "تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية فى دور الانعقاد العادى الثانى سنة ١٩٨٢ ص ٤١ .

٥ انظر على سبيل المثال :

Hansen, B. & Nashashibi, K. "Foreign Trade Regimes and Economic Development: Egypt." NBER, Colombia University Press, N.Y. 1975; World Bank: "Agricultural Price Management in Egypt", Staff working Paper, No. 388, April 1980: World Bank Egypt: Issues of Trade Strategy and Investment Planning", Op. cit"

هدى السيد: هيكل الحماية وأثره على التجارة الخارجية، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ١٩٨٧، وايضا .

Kheir El Din, H., El Baradei, M., El Sayed, H.: "Evaluation of the Protection System in Egypt. op. cit

٦ مجلس الشورى: مشروع الالف يوم لتحرير الاقتصاد المصرى. ١٩٩١ ص ٧-٨ .

٧ يعتمد هذا الجزء على اعداد مختلفة من التقرير التالى :

IMF: Annual Report of Exchange Arrangements & Exchange Restrictions

٨ وتشمل أساسا القطن والأرز والوقود، والواردات من السلع التموينية الأساسية .

٩ مجلس الشورى: سعر الصرف "تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية" القاهرة ١٩٨٦ ص ١٦ .

١٠ انظر:

The U.S. Embassy: "Foreign Economic Trends and their Implications Report For the A.R.E., April 1991. p. 8

١١ انظر: الجريدة الرسمية: قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ باصدار التعريف الجمركية، كلمة وزير المالية ص نوح .

١٢ مذكرة ايضاحية لمشروع قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٨٩ بتعديل التعريف الجمركية. الجريدة الرسمية العدد ٢٩ يوليو ١٩٨٩ .

١٣ انظر:

The U.S. Embassy: "Foreign Economic Trends and their Implications for the U.S." op. cit. p. 10

١٤ وفقا للقرار الجمهورى رقم (١٧٨) لسنة ١٩٩١ بتعديل التعريف الجمركية. الجريدة الرسمية عدد ١٨ ، مايو ١٩٩١ .

١٥ وفقا للقرار الجمهورى رقم ١١ لسنة ١٩٩١ والقرار الجمهورى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٩١ .

١٦ انظر: وزارة المالية. مذكرة ايضاحية لقرار رئيس الجمهورية بمشروع قانون بغرض الضريبة العامة على المبيعات، ص ٥٠٣ ، W ١٩٩١/٤/١٧

١٧ انظر:

"Economist Intelligence Unit: "Country Profile, Egypt

London 1990-1991. p 23-24

١٨ وفقا لاحصاءات وزارة الزراعة واحصاءات التجارة الخارجية للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عن عام ١٩٩٠ .

The U.S. Embassy: "Foreign Economic Trends and their Implications for the U.S.". op. cit. p. 9

٢٠ وزارة الصناعة والثروة المعدنية: تقرير انجازات نتائج اعمال شركات وزارة الصناعة عن عام ١٩٨٥/٨٤ ، ص ٧ .

- IMF: "ARE, Recent Economic Developments", May 1988. p. 9 ٢١
- .Economist Intelligence Unit: "Country Profile, Egypt". op. cit ٢٢
- p 20
- بلغت النسبة بين السعر المحلي للمازوت وسعره التصديري ٧٨٦٪ في عام ١٩٨٧/٨٦ وفقا لاحصاءات الشركات الصناعية للقطاع العام المستخدمة له واحصاءات التجارة الخارجية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. بل تنخفض هذه النسبة إلى ٥٪ تقريبا إذا استبعدنا المغالاة في سعر الصرف. ٢٣
- The U.S. Embassy: "Foreign Economic Trends and their Implications for the U.S.". op cit. p. 9 ٢٤
- انظر في ذلك : ٢٥
- Corden, W.M.: "The Structure of a Tariff System and the Effective .Protective Rate", Journal of Political Economy, June 1966 No. 3 p  
Balassa, B.: "The Structure of Protection in Developing ;223-222 Countries", Baltimore, 1971. p. 315-317
- يقصد بمعدل الحماية الأسمية لسعة معينة الفارق بين السعر المحلي والسعر العالمي للسلعة منسوبا إلى السعر العالمي . ٢٦
- Corden, W.M. "The Structure of Tariff System and the Effective protective Rate", op. cit. p. 222 ٢٧
- في عام ١٩٩٠ كانت جميع الصادرات والواردات تخضع لسعر صرف السوق الحر - عدا القطن والأرز والوقود والقمح وبعض السلع التموينية التي كانت تخضع لسعر صرف البنك المركزي . ولقد روعى ذلك عند تقدير معدلات الحماية الفعلية . ٢٨
- لم نقم بتقدير معدل الحماية الفعلية لصناعة غزل القطن في هذا البحث، وإنما تم أخذ التقدير الخاص بها من دراسة أخرى عن صناعة الغزل في عام ١٩٨٩/٨٨ . ٢٩
- انظر:
- H. Kheir El Din: "Economic Efficiency of the Cotton Spinning Industry in Egypt"

المؤتمر الثانى لقسم الاقتصاد "الانتاجية فى الاقتصاد  
المصرى" كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ٢٣  
- ٢٥ ابريل ١٩٩١ .

٣٠ نظرا لتعدد منتجات هذه الصناعات ولخضوع كل منها لسياسات  
تسعير مختلفة تم تقسيم منتجاتها وتقدير معدلات حماية  
فعلية لكل من العصائر، المرببات، منتجات الطماطم، منتجات  
المطاحن ومعلبات الخضر والبقول

٣١ تجدر الإشارة إلى أنه، فى قطاع الزراعة، تخضع صادرات القطن  
والأرز وواردات السكر والقمح إلى سعر صرف البنك المركزى وهو  
سعر مغالى فيه نسبيا بالمقارنة بسعر الصرف فى السوق الحر.  
إلا أن احصاءات الجهاز المركزى للتعينة العامة والاحصاء تطبق  
على الصادرات والواردات جميعها سعر صرف السوق الحر وذلك منذ  
يوليو ١٩٨٩ ، كما سبقت الإشارة، وبالتالي فان الأسعار  
العالمية لهذه المحاصيل أخذت كما هى دون تعديل. وقد انطبق  
نفس الوضع بالنسبة لواردات الأسمدة والمبيدات الزراعية.

٣٢ انظر التحليل النظرى لذلك الموضوع فى :

Corden, W.M.: The Structure of Protection", Op. Cit. p. 174.,  
Balassa, B.: The Structure of Protection in Developing Countries  
Op. Cit. p. 325

ولقد تم حساب الايراد الحدى بافتراض أن مرونة الطلب الأجنبى  
على القطن الطويل الممتاز تعادل (١٫٤٨) وذلك وفقا للدراسة  
التالية :

هدى السيد: "هيكل الحماية وأثره على التجارة الخارجية" مرجع  
سابق ص ٢٦٠-٢٦١ .

٣٣ World Bank: "Egypt: Issues of Trade Strategy and  
Investment Planning", Op. Cit p. 109.

٣٤ هدى السيد: هيكل الحماية وأثره على التجارة الخارجية، مرجع  
سابق ص ٢٤٥ .

٣٥ سعر التصدير وفقا لاحصاءات التجارة الخارجية للجهاز المركزى  
للتعينة العامة والاحصاء عن عام ١٩٩٠ ، والسعر المحلى هو  
السعر الذى تتحمله المشروعات المنتجة وفقا لتقارير متابعة  
وتقييم الأداء لشركات وزارة الصناعة فى عام ١٩٩٠/٨٩ .

- ٣٦ هدى السيد: "ميكل الحماية وأثره على التجارة الخارجية" مرجع سابق ص ٢٤٨ .
- ٣٧ هيئة كهرباء مصر "التقرير السنوي للاحصاءات الكهربائية" عام ١٩٩٠ . ويعادل دعم المازوت الفارق بين سعره المحلى وسعره العالمى مضروبا فى الكمية المستهلكة منه .
- ٣٨ من واقع تقارير متابعة وتقييم الاداء لشركات وزارة الصناعة فى عام ١٩٩٠/٨٩ .
- ٣٩ يقصد بمعدل الحماية الأسمية للمنتج نسبة زيادة أو نقص القيمة المحلية للمنتج عن القيمة العالمية وهو يعادل ( القيمة المحلية للانتاج - القيمة العالمية للانتاج ) / القيمة العالمية للانتاج .
- ٤٠ يقصد بدعم المستلزمات نسبة زيادة أو نقص القيمة المحلية للمستلزمات عن قيمتها العالمية وهو يعادل ( القيمة المحلية للمستلزمات - القيمة العالمية للمستلزمات ) / القيمة العالمية للمستلزمات .
- فاذا كان المعدل سالبا دل ذلك على وجود دعم موجب للمستلزمات .
- ٤١ أن معدل الحماية الأسمية لمحصول معين يعادل ١- النسبة المحاسبية لأسعاره غير أن التقديرات تختلف نظرا لأن الأسعار العالمية التى اتخذت كأساس لحساب النسب المحاسبية لا تشتمل على أية تكاليف تسويقية وبالتالي لا تعبر عن الأسعار العالمية عند المزرعة. أما فى حساب معدلات الحماية الأسمية فقد تمت المقارنة بين الأسعار المزرعية والأسعار العالمية عند المزرعة .
- ٤٢ بلغ متوسط انتاج فدان الأرز والقصب والقمح (٣٠٥٦) و (٤٠٦) و (٢٠٨) طن فى عام ١٩٩٠ مقابل (٢٣٩) و (٣٣٩) و (١٤٧) طن على التوالي فى عام ١٩٨٤ . كما بلغ متوسط انتاج البصل والبطاطس فى عام ١٩٩٠ (٧٥) طن مقابل (٧٩٣) و (٧٨) طن فى عام ١٩٨٤ ، وفقا لاحصاءات وزارة الزراعة .
- ٤٣ مثل ثبات المعاملات الفنية للانتاج، ثبات الغلة مع الحجم، سيادة المنافسة الكاملة .
- ٤٤ جميع البيانات الخاصة بهذه الصناعة من الدراسة التالية :

H. Kheir El Din: "Economic Efficiency of The Cotton Spinning

Industry in Egypt". Op. Cit. p. 24-25

٤٥ وفقا لسعر تصدير الطماطم فوب وسعر شراء الشركة المنتجة للطماطم.

٤٦ هذه المعدلات تم تقديرها فى دراسة

Kheir El Din, H., El Baradei, M., El Sayed, H. Evaluation of the Protection System in Egypt", Op. Cit. p. 66-98

٤٧ وفقا لتقرير تقييم الاداء للشركة المنتجة ذاتها.

٤٨ بلغ سعر الكهرباء لشركة الالومنيوم فى عام ١٩٩٠/٨ ٦٧.٥٧ مليون للكيلووات ساعة مقابل ٦٧.٥٧ مليون للمشروعات الأخرى فى الفترة ذاتها.

٤٩ وهو التخفيض الذى طرأ على فئات التعريفية الجمركية أثر تخفيض سعر الصرف الجمركى فى عام ١٩٨٩ .

٥٠ أكدت ذلك تقارير بعض شركات العينة، حيث أشارت إلى الجهود التسويقية الضخمة التى تبذلها من أجل رفع مستوى الجودة وفتح أسواق تصديرية جديدة.

٥١ وهى نسب انخفاض القيمة المضافة المحلية عن نظيرتها العالمية فى صناعات العينة.

## تعقيب على بحث

### الحماية الفعلية فى إطار تحرير الإقتصاد المصرى

أ. د. سيد عبد المعبود ناصف

أولا أود أن أشكر الدكتورة/هدى السيد على الجهد المبذول فى البحث عن موضوع غاية فى الأهمية فى الأونة الراهنة.

وسيقصر تعليقى على فحوى الرسالة التى احتواها البحث، حيث أوضحت الدكتورة/هدى حدود التحليل من حيث الافتراضات والبيانات والمفاهيم.

وأختارت لهذا الغرض ٣ محاصيل زراعية هى: الأرز والقمح وقصب السكر حيث يمكن تلخيص النتائج فى أن الرفع التدريجى لأسعار هذه المحاصيل أدى إلى:

أ - تغيير الأسعار النسبية لها.

ب - تقليل التمييز ضدها كما يتضح من انخفاض المعدل السالب للحماية الفعلية بين عامى ١٩٨٤ ، ١٩٩٠ .

المصدر: جدول (١)، ص (٢١٧).

ج - انعكس فى شكل ارتفاع معدل العائد (للفدان) وفق بيانات ( جدول (٤) ص (٢٢٣).

من هنا نبدأ الملاحظات:

١ - أدى الرفع التدريجى لأسعار الحاصلات إلى تضخم أرباح المنتج.

ويمكن التدليل على ذلك بطريقتين:

أ - مقارنة تطور الانتاج الكمى للفدان بتطور معدل العائد الحقيقى للفدان بين ١٩٨٤ ، ١٩٩٠ بتكميش العائد الجارى عام ١٩٩٠ بأسعار ١٩٨٤ باستخدام الرقم القياسى لأسعار الجملة للحاصلات الزراعية. وقد بلغت قيمة المكمش ٣٥.

ب - مقارنة العائد للطن بالنسبة إلى السعر الجارى من المحاصيل المذكورة بين عامى ١٩٨٤ ، ١٩٩٠ باستخدام بيانات الانتاج للفدان والعائد الجارى للفدان.

المحصول	معدل الحماية الفعلية	
	١٩٩٠	١٩٨٤
الأرز	(١٤,٠)	(٤٠,٨)
القمح	(١٧,١)	(٣٢,٠)
قصب السكر	(٤٣,٣)	(٦٣,٠)

وبتطبيق ذلك نحصل على النتائج التالية :

أ - الطريقة الأولى

معدل زيادة العائد للفدان (%)	معدل زيادة إنتاج الفدان (%)	
١٥٤,٠	٢٨	الأرز
٨١,٥	٤١	القمح
١٩٢,٦	٢٠	قصب السكر

ب - الطريقة الثانية

معدل العائد للطن (%)		
١٩٩٠	١٩٨٤	
٥٧,٥	٣١,٠	الأرز
٨٣,٠	١٠٠,٠	القمح
٥٦,٥	٢٢,٥	قصب السكر

٢ - الملاحظة الثانية: أن الربط قد يكون أصوباً بين تطور معدل الحماية الفعلية وتطور المساحة المزروعة من كل محصول بدلاً من الربط بين تطور معدل الحماية الفعلية وتطور معدل العائد كقياس لأثر الحماية على إعادة توزيع الموارد. وبذلك نتحوط مقدماً للجدل حول آثار إعادة توزيع الموارد على إعادة توزيع الدخل.

٣ - وتطرح الملاحظة الثالثة سؤالاً هاماً:

هل مع الأسعار بالنسب التي حدثت بين عامي ١٩٨٤ ، ١٩٩٠ له ما يبرره؟ (جدول ١ ، ٢) ، ص (٢١٧ ، ٢١٩).

المحصول	١٩٨٤	١٩٩٠	معدل الزيادة (%)
الأرز (مائة طن)	١٣٠,٦	٤٠١,٠	٢٠٧
	٢٠,٩	٥٨,٠	١٧٧
	١٠٦,٤	٤٧٣,٣	٣٤٥

هنا تعطى النظرية الاقتصادية مجالاً للتفكير، حيث ترتفع الأسعار في واحد أو أكثر من الظروف التالية (على سبيل المثال):

أ - انتقال منحنى الطلب إلى أعلى ووقوع مستوى الانتاج على الجزء الصاعد من منحنى التكاليف الحدية. ويعرف ذلك بتضخم الطلب Demand Pull

ب - انتقال منحنى التكاليف الحدية إلى أعلى. ويعرف ذلك بتضخم التكاليف أو تضخم الأجور حيث تمثل الأجور المكون الهام للتكاليف المتغيرة.

ج - انخفاض مرونة الطلب مع انتقال منحنى الطلب. ويمثل ذلك زيادة درجة الاحتكار ويعرف التضخم الناتج عن ارتفاع الأسعار فى تلك الحالة بتضخم الأرباح، ويحدث ذلك حتى وإن لم يغير منحنى التكاليف الحدية موضعه.

٤ - وتختص الملاحظة الرابعة بما جاء فى البحث ص (٢٢١).

"إن انخفاض الدعم لم يؤثر بدرجة كبيرة على مستوى الحماية الفعلية، وإنما كان المحدد الأساسى لاتجاهات هذه المعدلات هو العلاقة بين الأسعار المزرعية والأسعار العالمية للمنتجات، أى معدلات الحماية الأسمية لمحاصيل العينة"

معنى ذلك أن رفع الأسعار المحلية شى جيد لتقليل المعدل السالب للحماية الفعلية وما يترتب على ذلك من كفاءة تخصيص الموارد.

والرأى أنه يجب الأخذ فى الاعتبار تطور الإنتاجية وتطور التكاليف فى جانب العرض، جنباً إلى جنب مع ظروف الطلب ليس فقط فى الأجل القصير بل أيضاً فى الأجلين المتوسط والطويل كمحددات لقرار التسعير وجرعة التغيير فى الأسعار.

٥ - الملاحظة الخامسة: أنه حتى ولو ارتفعت الأسعار المحلية إلى مستوى الأسعار العالمية وأصبح معدل الحماية الأسمى مساوياً للصفر. لو حدث ذلك دون تحسن فى الإنتاجية وتقليل فى التكاليف مقارنة بالمنتج الأجنبى، فإن المركز التنافسى للمحاصيل يتدهور داخلياً وخارجياً إذا فتحنا الباب للاستيراد والتصدير.

ونجد تعميدها لما سبق إذا اقتبسنا ما جاء بالبحث (ص ٢٢٣)  
بخصوص الإنتاج الصناعى:

"أوضحت عدة شركات صناعية أن الزيادات التى طرأت على أسعار

منتجاتها فى السنوات القليلة الماضية قد ترتب عليها انخفاض حجم مبيعاتها، وذلك فى ظل ركود السوق المحلى وانخفاض القوة الشرائية للمستهلك بالإضافة إلى تزايد المنافسة من قبل شركات القطاع الاستثمارى. وبالتالي فإن مشكلة هذه الشركات لم تعد تكمن فى الحصول على موافقة السلطات المعنية لرفع أسعار منتجاتها بقدر ما أصبحت تتمثل فى ضرورة خفض تكاليف الإنتاج وتحسين الجودة لضمان تصريف منتجاتها.

٦ - والخلاصة: لماذا إذن لا نجرب الطرح العكسى لقضية الحماية وذلك من منظور تحليل رسم السياسة Plicy Analysis، ويصبح السؤال المطروح: ما هو مستوى الحماية الأقل لتحقيق أهداف معينة؟ سواء أكانت أهدافا ثابتة أو متحركة؟؟

تعقيب على بحث

الحماية الفعلية فى إطار تحرير الإقتصاد المصرى

دراسة تطوير الحماية الفعلية فى مصر فيما بين

١٩٨٤ - ١٩٩٠

د. د. محمد محروس إسماعيل

يقع البحث فى ٤٥ صفحة وينقسم إلى قسمين رئيسيين القسم الأول ويتناول أثر الحماية الفعلية فيما يتعلق بمجموعة من السلع الزراعية، والقسم الثانى يتعلق بأثر الحماية الفعلية لمجموعة من السلع الصناعية. وقد قامت الباحثة أولاً بالتقديم لبحثها بدراسة مختصرة عن سياسات الحماية التى أتبعته فى مصر منذ الستينيات وحتى منتصف الثمانينيات، والتى تشمل القيود الكمية على التجارة الخارجية وقيود الصرف الأجنبى، التسعير الإدارى للكثير من السلع والخدمات عند مستويات لا تعكس الندرة النسبية لها، الضرائب غير المباشرة. كذلك عرضت الباحثة للإجراءات التى أتخذت فى السنوات الأخيرة لتحرير الإقتصاد المصرى فيما يتعلق بالقيود والعقبات السابق ذكرها.

وفى ما يلى نذكر ملاحظتنا على هذا البحث.

(١) جاء بصفحة ٢٠٣ وعند الكلام على القيود الكمية على التجارة الخارجية والتسعير الإدارى للمنتجات أن أثر الضرائب غير المباشرة محدود نسبياً. ونحن نتساءل هل ما زال أثرها محدوداً حتى بعد فرض ضريبة المبيعات؟

(٢) فى صفحة (٢٠٧) الفقرة الأولى وعند الكلام على إعفاء الصادرات من ضريبة المبيعات، والقول بأن ذلك من شأنه أن يزيد من القدرة

التنافسية للسلع المصدرة. كان بودى أن تذكر الباحثة فى هذا الصدد عددا من الحوافز التى تقدمها الدول الناجحة فى ميدان التصدير وخاصة دول جنوب شرق آسيا. وتشتمل قائمة طويلة من الحوافز تجعل عملية البيع فى السوق الخارجى أكثر ربحية من البيع فى السوق الداخلى أو المحلى. والهدف من إشارة هذه النقطة هو أنه لا يكفى القول أن ثمن السلعة فى الداخل كذا، وثمانها فى الخارج يساوى كذا، فى الوقت الذى يتعذر فيه على المنتج المحلى أن يقوم بتصدير سلعته إلى الخارج، ناهيك عن أن عملية التصدير قد لا تعود عليه بهامش مجزى إذا أخذنا فى الاعتبار الجهد الكبير والتكاليف المرتبطة بعملية التصدير.

(٣) على صفحة (٢٠٧) أيضا، الفقرة رقم (٤) تقول الباحثة أن الغاء نظام التوريد الاجبارى للقمح فى عام ١٩٨٧ وما ترتب عليه من ارتفاع سعر القمح قد أدى إلى زيادة إنتاج وإنتاجية القمح. وأنا أشك كثيرا فى زيادة الانتاجية لأن زيادتها مرتبطة باستخدام تقاوى محسنة وخاصة القمح المسمى بالقمح القصير Short Wheat. والفلاح المصرى يرفض هذا النوع من القمح أساسا لأن سيقانه قصيرة ومن ثم تقل كمية التبن (أو العلف) ذات القيمة المرتفعة فى الوقت الحاضر. ويمكن أن نقول الشئ ذاته بخصوص المحاصيل الأخرى. ولكن المتوقع أن يؤدى ارتفاع الأسعار أساسا إلى زيادة المساحة المزروعة فى الأجل القصير، ومن الممكن أيضا أن تزيد الإنتاجية فى الأجل الطويل.

(٤) جاء على صفحة (٢٠٨) الفقرة الرابعة، تقول الباحثة أن تخفيض دعم مستلزمات الإنتاج الزراعى وبصفة خاصة الأسمدة الكيماوية والمبيدات، غرضه الحد من الإسراف فى استخدامها. وهذا غير صحيح إذ أن الفلاح الصغير والفقير يقتر فى استخدام عناصر الإنتاج المذكورة والكثير منهم يقوم ببيع جزء منها.

وهناك تخوف من أن المبالغة فى ارتفاع الأسعار قد تؤدى إلى تناقص الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج المذكورة.

(٥) ذكرت الباحثة على صفحة (٢٠٩) الفقرة الثانية، أن الحكومة قامت برفع أسعار الطاقة بهدف الوصول إلى مستوى الأسعار العالمية. ونحن نتساءل عن أى سعر عالمى؟ وخاصة إذا علمنا أننا لا نصدر الكهرباء، وأن هناك صعوبة فى تصدير المازوت الذى يستخدم فى تشغيل بعض محطات الكهرباء وخاصة المحطات القديمة. إذ أن حوالى نصف الكهرباء يتم الحصول عليه من محطة السد العالى كذلك فإن معظم المحطات الجديدة ذات القدرات الكبيرة تستخدم الغاز الطبيعى (غاز الميثان) الذى لا يوجد له أى استخدام آخر. أى أن تكلفة الفرصة البديلة قريبة من الصفر.

(٦) فى صفحة (٢١٤) فقرة (٤) ذكرت الباحثة فيما يتعلق بتقدير مصاريف الري، أن هذه المصاريف تنقسم إلى ٣/٢ للأجور والآلات و ٣/١ للوقود. ويبدو أن الباحثة تنظر هنا إلى الأراضى الجديدة التى تستخدم طرق الري الحديثة. أما معظم أراضى الوادى والدلتا فهى تعتمد على الري بالراحة معظم شهور السنة. وأن كنت أنا من أنصار فرض ضريبة عالية لاستخدام مياه الري للحد من استهلاكها بهدف تقليل المياه الباطنية فى التربة وكذلك لتوفير المياه للأراضى المستصلحة فى صحارى مصر.

(٧) صفحة (٢١٦) الفقرة الثانية، تذكر الباحثة أن القيمة المضافة المحلية تقل عن القيمة المضافة التى كان من الممكن الحصول عليها فى غياب هيكل الحماية السائد، ويبلغ التمييز أقصاه بالنسبة لكل من الثوم والبصل والبطاطس... إلخ. رجاء توضيح ذلك مع العلم أن هذه السلع تنتج وتباع بحرية تامة سواء فى السوق المحلى أو الخارجى.

(٨) فى صفحة (٢١٨) الفقرة الأخيرة، تذكر الباحثة أنه بالنسبة للعدس فقد أرتفعت بشدة الحماية الأسمية السالبة المقدرة للمحصول من (١٣٥) عام ١٩٨٤ إلى (٤٢٠) عام ١٩٩٠ كما جاء بجدول (١). رجاء تفسير سبب ذلك. كذلك جاء بنفس الصفحة أن التغيير فى معدلات الحماية الأسمية لبقية المحاصيل كان محدودا للغاية، حيث تراوح بين ١٪ تقريبا للذول، ١٢٪ لمحصول البصل، وصحتها ٢٪ فقط.

(٩) فى صفحة (٢٢٣) تذكر الباحثة بخصوص معدلات العائد الخاص بمحاصيل العينة كما جاء بجدول رقم (٤) أنه فى عام ١٩٩٠ أصبحت البطاطس والبصل والثوم أقل المحاصيل ربحية وهذه المحاصيل لا تخضع لأى تدخل من جانب الحكومة، بينما المحاصيل الأخرى التى تتسلمها الحكومة وهى قصب السكر والقطن والقمح والأرز فقد أزدادت ربحيتها كثيرا فى عام ١٩٩٠ بالمقارنة بعام ١٩٨٤. ونحن نتساءل هل من المفيد للفلاح أن تتدخل الحكومة فى عملية الإنتاج والتسويق والتسعير؟ أنه من المفروض أن تترك السوق حرة ويقل تدخل الحكومة. وإن كان عندى بعض الشك فى صحة معدلات العائد وخاصة فيما يتعلق بمحاصيل البصل والثوم حيث ذكرت الباحثة فى هامش أسفل جدول (٤) أنها قامت بحساب معدلات العائد لعام ١٩٩٠ بخضم المستلزمات السلعية والأجور والإيجار من قيمة إنتاج الفدان. وذلك دون أن تأخذ فى الحسبان أن معظم إنتاج البصل والثوم يتم تحميله على محصول آخر مما يقلل كثيرا من تكاليف المستلزمات السلعية والأجور والإيجار. كذلك فإن القصب يبقى فى الأرض لمدة ثلاث سنوات قبل تقليع جذوره ولكن يتم الحصول على إنتاج كل ٦.٥ شهور. مما يقلل من تكاليف الإنتاج.

(١٠) فى صفحة (٢٢٤) تقول الباحثة فى خلاصة البحث وفى بداية الفقرة الثانية" أن التحليل السابق يجب أن يخضع لتحفظات

عديدة: فإلى جانب ما قد تنطوى عليه التقديرات من أخطاء، نتيجة لعدم دقة البيانات الاصلية المستخدمة، أو لنقص الدقة فى الافتراضات المستند إليها، فإن إجراء المقارنة بين القيم المحلية والعالمية للمحاصيل ينطوى فى حد ذاته على قدر من الخطأ، ثم تقول الباحثة أيضا أن تحليل معدل الحماية الفعلية فى ذاته تحليل جزئى يستند إلى عدة افتراضات تبعد عن الواقع. ورغم صراحة الباحثة وهى محل تقديرى فاننى أتساءل عن أهمية استخدام هذا الأسلوب فى التحليل؟

(١١) فى الجزء الثانى من البحث والذى يتناول معدلات الحماية الفعلية لمجموعة من الأنشطة الصناعية فى القطاع العام فى عام ١٩٩٠/٨٩ فان بعض الملاحظات السابق ذكرها لن نكرها من جديد ويكفى بعض الملاحظات القليلة. فمثلا فى الفقرة الثالثة من صفحة ٢٢٤ تقول الباحثة أن صناعة منتجات الطماطم تحصل على الطماطم بأسعار تقل عن نظيرتها العالمية بحوالى ٧٠٪.

وقد حصلت الباحثة على هذا الرقم عن طريق قياس الفرق فى السعر بين سعر تصدير الطماطم فوب وهى نوع خاص وممتاز صالح للتصدير، وسعر شراء الشركة للطماطم وهى من نوع لا يصلح للتصدير، وبالتالي فالرقم المذكور وهو ٧٠٪ مبالغ فيه كثيرا.

(١٢) وعلى صفحة ٢٢٧ الفقرة الثانية أن ما تحصل عليه صناعة الالومنيوم من دعم لا يتعدى ١٢,٥٪ وهذا غير معقول لأن أهم عنصر من عناصر الإنتاج وهو الطاقة والتي تحصل عليها شركة الالومنيوم بسعر ١٩ر٨ مليم للكيلوات ساعة مقابل ٦٧-٥٧ مليم للمشروعات الأخرى (كما جاء فى هامش صفحة ٢٢٨) كذلك فان معظم انتاج هذه الصناعة يتجه نحو التصدير ولذلك فان أى تمييز تعاني منه لبيع جزء صغير من منتجاتها إلى القطاع العام، فهو ذو أثر محدود.

(١٣) جاء على صفحة ٢٣٣ فقرة خامسة "أن بعض الوحدات الإنتاجية تعجز عن زيادة أسعار منتجاتها المحلية، وليس بسبب التدخل الحكومي، وإنما بسبب ظروف الكساد المحلي وضعف القوة الشرائية إلى جانب تزايد المنافسة من الشركات الخاصة والاستثمارية أو من منتجات مستوردة".

ونحن نقول للباحثة وما العمل إذا؟ هل نطلب من الحكومة التدخل مجددا؟ أم نقول للشركات أن تعمل على زيادة كفاءتها الإنتاجية مما يخفض من تكاليف الإنتاج ويمكنها من تحقيق هامش ربح معقول حتى مع الأسعار المنخفضة.

(١٤) وفي الختام فإنه رغم الملاحظات السابقة فإن هذا لا يقلل من قيمة البحث ولا من جهد الباحثة التي تصدت لموضوع صعب وكانت تتمتع بالصراحة والشجاعة عندما ذكرت في أكثر من موضع أن نتائج البحث تخضع لتحفظات عديدة سواء من حيث الفكر الذي يستند إليه أسلوب التحليل، أو من حيث الأخطاء المحتملة في البيانات الإحصائية والتقديرات التي تم الاعتماد عليها. كذلك كانت الباحثة واعية للآثار السلبية للزيادات في أسعار المنتجات، فطالبت بضرورة تعويض أصحاب الدخل المنخفضة بشكل مباشر. كذلك نوهت إلى أن تحرير الأسعار لا يكفي وحده لرفع كفاءة تخصيص الموارد، وإنما يقتضى الأمر أيضا إدخال إصلاحات مماثلة على الإدارة والتنظيم وإلى غير ذلك بما يؤدي إلى رفع مستوى أداء الوحدات الإنتاجية في مختلف قطاعات الدولة.